مركز أبعاد للدراسات والبحوث
Abaad Studies & Research Center

العنف المسلح في اليمن

ندوة سياسية

عدن - يناير 2014

الفهرس

ظاهـرة العنـف 3

توصيـف الواقـع الجنائـي للعنـف فـي التشـريع الوطنـي والدولـي 10

الاستقطاب الاقليمي والصراعات الدولية ودورها في تغذية جماعات العنف 30

رؤيـة مؤتمـر الحـوار الوطنـي الشـامل فـي التعامـل مـع جماعـات العنـف وكيفيـة إدماجهـا فـي العمـل السياسـي 61

مركز أبعاد للدراسات والبحوث
Abaad Studies & Research Center

ظاهرة العنف

عبد الله ناجي

يناير/تشرين الثاني

2014

abaadstudies
www.abaadstudies.org

مقدمة:

عندما دخلت بلادنا مرحلة الديمقراطية الناشئة مع بداية تسعينات القرن الماضي التي مثلت الديمقراطية حينها معادل ثنائي للمشروع الوحدوي ..... وفي ذلك الوقت علقت القوى السياسية أمالا كبيرة على النهج السلمي لحل قضايا الوطن بطريقة سلمية ديمقراطية بعيداً عن العنف والعنف المضاد الذي تمارسه السلطة...لكن هذه الآمال للأسف ذهبت في مهب الريح ... والسبب في ذلك يعود إلى أن الديمقراطية جاءت بقرار سياسي من قبل قيادات شمولية مشبعة بالاستبداد إلى درجة التخمة.. ، ولم تأتي الديمقراطية في سياق تنمية سياسية متدرجة في مسار تراكمي ... وقد أثبتت الفترة أللاحقة لما بعد عام 90م أن العنف المسلح هو سيد الموقف وتوج هذا العنف بحرب صيف 94م التي دمرت المشروع الوحدوي باعتراف كل القوى السياسية في مؤتمر الحوار التي أكدت إن الوحدة قد أصيبت في مقتل..إضافة إلى حروب صعده .وجماعة القاعدة ...وهذا يعني أن النضال السلمي الذي تنتجه الديمقراطية الناشئة لم نجني ثماره إلا في حدود ضيقة للغاية... والتجربة الوحيدة الايجابية في ذلك هي ما سلكه الحراك السلمي في الجنوب .... وثورة الشباب في الشمال علماً بان السلطة المستبدة واجهت هاتان الثورتان السلميتان بعنف شديد سقط على إثرهما عدد كبير من الشهداء وآلاف من الجرحى

الفرق بين النضال المسلح والنضال السياسي السلمي :

- النضال المسلح : هو العنف الذي تقوم به جماعة سياسية من خلال العمل العسكري لمواجهة السلطة بكل الوسائل العنيفة التخريبية وتشنها حرباً شاملة على السلطة عسكرياً واقتصادياً ..... وتكون الخسائر البشرية والمادية هنا كبيرة جداً....

- النضال السلمي: وهو عكس النضال المسلح تماماً أي أنة يستخدم الوسائل السلمية...للمطالبة بحقوق الشعب ويتم ذلك من خلال المظاهرات ..والمسيرات والمهرجانات... والاعتصامات والعصيان المدني ....إضافة إلى ذلك تفعيل جماعات الضغط لإجبار السلطة على تلبية تحقيق مطالب الجماهير .....

- دور النظام السابق في تنمية العنف المسلح : كل الحقائق المرتبطة بفترة الحكم التي قضاها الرئيس السابق في كرسي الرئاسة تؤكد إن النهج الذي استخدمه في إدارة البلد لفترة ثلث قرن من الزمن كانت للأسف (الإدارة بالأزمات) وكانت النتيجة الطبيعية لهذه الإدارة السيئة مانشاهدة اليوم من خراب شامل طال كل شي في حياتنا ...

والمفارقة أن النظام السابق سعى جاهداً لتحويل مشاكل المجتمع التي تدخل في صميم واجباته لحلها .. للأسف حولها إلى أوراق سياسية هدامة تساعده في أشغال المجتمع بقضايا ثانوية لكي يتمكن هو- أي الحاكم من ترتيب مملكته الموعودة ويبقى أطول فترة ممكنة جالس على كرسي الحكم لينتج لشعبة الأزمات التي أوصلت الشعب إلى مربع التخلف الذي نعيشه اليوم ....وظهر معه بروز بعض الظواهر غير السلمية ...عموماً التطرق لهذا الموضوع ليس من باب نبش الماضي الأسود ولكن الهدف من ذلك هو التطرق إلى المقدمات التي أوجدت لنا هذه النتائج السلبية والمقصود هنا فقط العنف المسلح...المطروح للنقاش في هذه الندوة .....ودعونا هنا نتطرق إلى بعض الأمثلة للإدارة بالأزمات التي ساعدت في ظهور النضال غير السلمي..في بعض المحافظات ومن هذه الأمثلة :

- تشجيع ظاهرة الثأر : من المعروف إن الثأر مشكلة اجتماعية خطيرة للغاية لأنها تهدد الأمن والسلام الاجتماعيين ومن واجب الحاكم أن يقوم بحل هذه المشكلة لأنها توفر له المقدمات الضرورية للأمن والاستقرار المطلوب لإيجاد بيئة محفزة للتنمية .... لكن الذي حدث من قبل الحاكم تجاه هذه الظاهرة كما لو أنة وجد في كرسي الحكم كمتخصص لإشعال الحرائق داخل المجتمع تطبيقاً لشعار (اشغله قبل مايشغلك) والهدف من هذا الشعار هو إشغال المجتمع بهذه الحرائق لكي لايلتفت إلى قضاياه الأساسية في الحياة ....وقد سعى النظام السابق الى تغذية ظاهرة الثأر في كثير من المناطق....بعضها يغذيها ..من خزائن الدولة. وبعضها يتركها دون سعي من قبل الدولة لحلها وهذا السعي يعتبر من واجبات الدولة

- الفساد والإفساد: لم يحدث في تاريخ بلادنا إن شهد انتشار الفساد والإفساد بهذا المستوى المخيف فقد تحول الفساد داخل أجهزة الدولة إلى قاعدة في التعامل... والنزاهة صارت هي الاستثناء بل إن المشهد ألقيمي داخل المجتمع قد تغير كثيراً لصالح القيم السلبية حيث صار شعار مرحلة النظام السابق (الفاسدون أبطال والشرفاء أنذال) وتنمية القيم السلبية داخل المجتمع ساهم كثيراً في ظهور العنف المسلح

- الفقر : من اكبر المشاكل التي تواجه المجتمعات البشرية هي مشكلة الفقر حيث أن الفقر يمثل أرضية خصبه لوجود انحرافات داخل المجتمع خاصةً بين أوساط فئات الشباب وبالتالي تؤدي هذه الظاهرة إلى انحراف بعض الشباب وانخراطهم في الجماعات التي تمارس العنف المسلح تجاه الدولة والمجتمع معاً ،

وقد استخدم النظام السابق مشكلة الفقر وسعى لتوظيفها كورقه سياسية ضمن سياق إدارة المجتمع بالأزمات وتطبيقاً لشعار (جوع شعبك يتبعك) .

لهذا نصل إلى خلاصه مهمة مفادها أن النظام السابق عندما حكم البلد بمنهج الإدارة بالأزمات والتي من خلالها وظف مشاكل المجتمع المذكورة أعلاه وحولها إلى أوراق سياسية هدامة وهي (الثأر ، الفساد والإفساد، الفقر) مضافاً إليها غياب العدالة والتمييز وغياب المواطنة المتساوية وكل هذا السلوك السياسي ألتدميري تجاه المجتمع أنتج لنا في الأخير بيئة سياسية محفزه لتوجه عدد كبير من فئة الشباب إلى جماعات العنف المسلح الذي نعاني منه اليوم وأصبح من التحديات الكبيرة التي تواجه مجتمعنا في الوقت الراهن وأيضاً في المستقبل .

وبما أن بلادنا قادمة على مرحلة جديدة تسمى بمرحلة -التحول الديمقراطي وبناء الدولة الاتحادية – فأنه من المتوقع أن تواجه هذه المرحلة تحديات كبيرة من قبل القوى الرافضة لمشروع التغيير وبناء الدولة المدنية الاتحادية القائمة على أساس العمل المؤسسي وسلطة النظام والقانون وتحقيق العدالة لكافة أفراد المجتمع والمواطنة المتساوية ...الخ.

فأن القوى المعادية للتغيير وهي القوى التقليدية القبلية العسكرية وطابور من الفاسدين في جهاز الدولة هذه القوى نتوقع منها أن تقوم بمواجهة هذا المشروع ألتغييري بكل ما تملك من قوة لأنها ترى في بناء الدولة المدنية نهايتها المحتومة ولهذا نتوقع أن تقوم بتوظيف وتسخير كل إمكانياتها لتشجيع جماعات العنف القيام بأعمال غير سلمية بهدف عرقلة نجاح مشروع بناء الدولة .وقد شاهدنا البروفات الأولى خلال الفترة الانتقالية من خلال أعمال العنف التي استهدفت تفجير أنابيب النفط وأبراج الكهرباء وقتل أعداد كبيرة من الضباط ...والهدف من كل هذا التخريب هو خلط الأوراق وعرقلة مؤتمر الحوار الوطني بهدف افشالة .. لكن إرادة الشعب ومعه القيادة السياسية المؤمنة بعملية التغيير أفشلت كل رهانات قوى الثورة المضادة ...

ومن المتوقع أن يحدث في المستقبل الصراع في الشمال بين القوى التقليدية المعيقة لبناء الدولة من ناحية وبين قوى التحديث الساعية لبناء الدولة الاتحادية لان القوى التقليدية مازالت تمتلك المال والسلاح وهذا مايحتم على قوى التحديث الاصطفاف مع الأخ الرئيس لإنجاح مخرجات الحوار وترجمتها على ارض الواقع ...

أما في الجنوب فمن المتوقع أيضاً إن يحدث صراع بين القوى الرافضة لمشروع الدولة الاتحادية الفيدرالية والتي تطالب باستعادة دولة الجنوب من ناحية وبين القوى الداعمة لمشروع الدولة الاتحادية الفيدرالية من ناحية أخرى ... وإذا كانت هناك بعض الأصوات في الجنوب التي ترتفع بين فترة وأخرى والتي تطالب بالعمل المسلح إلا أن هذه الأصوات تمثل نسبة ضئيلة جداً أمام السواد الأعظم من قوى الحراك السلمي المؤمنة بالنضال السياسي السلمي لهذا أعتقد أن اتهام الحراك السلمي بالتوجه نحو الكفاح المسلح غير صحيح ويعتبر اتهام باطل وهذه النتيجة التي توصلنا إليها تؤكدها الحقائق على الأرض مع وجود بعض الاستثناءات والاستثناء كما يقال لاحكم علية ... وهذه الاستثناءات ربما تدخل أيضا في مربع الدفاع عن النفس مثلما يحدث في الضالع التي تعرضت لأبشع جريمة إبادة عندما تم ضرب مخيم للعزاء سقط فيه عدد كبير من الشهداء والجرحى من قبل لواء ضبعان

من ما تقدم نصل إلى الاستنتاجات التالية:

- أن النضال السلمي يتحقق داخل المجتمع عندما توجد الديمقراطية المحققة للتداول السلمي للسلطة وتحقيق العدالة للمجتمع وعدم وجود التمييز من حيث المواطنة كل هذا سيحقق في نهاية الأمر نمط التعايش السلمي بين جميع أفراد المجتمع وبالتالي فأن مطالبهم السياسية تجاه حكامهم تكون بكل تأكيد من خلال النضال السلمي.

- يظهر النضال غير السلمي داخل المجتمع عندما يتسلط عليهم حكام مستبدون وعندما يسود المجتمع الظلم بكل أشكاله السياسية والاقتصادية والاجتماعية ...الخ ، إضافة إلى التطرف الديني الذي يتم تغذيته من قبل الأنظمة الاستبدادية نفسها.

- نجد أن ظواهر الفقر والبطالة والفساد والإفساد والتمييز والإقصاء تمثل في مجملها أرضيه خصبة لانحراف الشباب نحو الإعمال غير السلمية وبالتالي نجدهم يرتمون في أحضان الجماعات المؤمنة بالعنف لأن لديها ما يغري الشباب لجذبهم إلى هذه الإعمال خاصاً وإنهم يملكون المال الذي يوظفونه لعملهم غير السلمي تجاه السلطة والمجتمع معاً.

- من أخطاء النظام السابق أنه سعى لبناء مؤسسه عسكرية وأمنيه يكون انتمائهم في الغالب للإفراد وليس للوطن واعتبرت كثير من المؤسسات العسكرية والأمنية كما لو أنها إقطاعيات خاصة تتبع هذا القائد أو ذاك

وهذا ما أوجد في نهاية الأمر ضعف في الانتماء للوطن وصار الانتماء للإفراد القائمين على هذه المؤسسات مما جعل الجماعات السياسية المؤمنة بالعنف تخترق هذه المؤسسات بكل سهولة ويسر .

الخلاصة:

من المؤكد ان ظهور جماعات العنف المسلح في بلادنا كان نتيجة طبيعية لضعف التنمية الشاملة – اقتصادياُ، سياسياً، اجتماعياً، ثقافياً... الخ

وهذا الضعف أنتج لنا المشاكل التالية :

- غياب الديمقراطية وعمل المؤسسات وتم استبدالها بحكم الفرد
- غياب العدالة
- فشل المشروع الوحدوي الذي دمرته حرب صيف 94م
- إدارة البلد بالأزمات
- تبني النظام السابق الجماعات الإسلامية المتطرفة ليوظفها كأوراق سياسية ضد خصومة
- التدخلات الخارجية نتيجة للاختلافات التي نعيشها في الداخل
- اختزال الحكم بأشخاص واسر وقبائل بديلاً عن مؤسسات الدولة
- سيادة شكل الدولة الرخوة – التي تصدر قوانين ولكنها لاتطبقها بل هي أول من يخترق القانون

ختاماً الحلول:

نحمد الله إن يأتي انعقاد هذه الندوة متزامناً مع نجاح مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي احتوت مخرجاته على حلول علمية لكل المشاكل التي ظل الوطن يعاني منها خلال نصف قرن من الزمن... والاهم من هذا كله حل القضية الجنوبية في إطار دولة اتحادية واعتقد شخصياً أنة كان يفضل إن تكون دولة اتحادية بين إقليمين.. لهذا نعتقد إن ترجمة مخرجات الحوار على ارض الواقع كفيل بحل كل الإشكاليات التي ذكرناها في هذه الورقة المتواضعة التي ساهمت في تشخيص الواقع الذي أنتج لنا ظاهرة العنف المسلح أو مايطلق عليها عند البعض بالنضال غير السلمي ... المهم في الأمر نؤكد إن تطبيق مخرجات الحوار بشكل صحيح وسليم هو الضمانة الأكيدة لبناء الدولة اليمنية الاتحادية الحديثة ...

وهـذا مايتطلـب مـن كل القـوى السياسـية التحديثيـة فـي المرحلـة الراهنـة الاصطفـاف خلـف الأخ الرئيـس / عبـد ربـة منصـور هـادي ، الرجـل الـذي يمتلـك اليـوم إرادة سياسـية نحـو التغييـر المنشـود ومعـه الإرادة الشـعبية وبدعـم دولـي وإقليمـي ونعتقـد إن هـذه الفرصـة التاريخيـة تعتبـر فرصـة ذهبيـة لبنـاء دولـة مدنيـة اتحاديـة تخرجنـا مـن هـذه الدوامـة التـي صنعهـا لنـا الحـكام المسـتبدون .....والله مـن وراء القصـد .....

مركز أبعاد للدراسات والبحوث
Abaad Studies & Research Center

توصيف الواقع الجنائي للعنـف فـي التشريـع الوطني والدولي

المحامي صالح أحمد ذيبان

يناير/تشرين الثاني

2014

abaadstudies
www.abaadstudies.org

المقدمة :

مما لا شك فيه أن اليمن تعد من بين أكثر الدول في العالم تضرراً من الجرائم الإرهابية في العشرين السنة الماضية, وكذلك تعد من أكثر دول العالم التي شهدت ارتكاب ووقوع انتهاكات وممارسات خارج نطاق القانون التي تم تصنيفها كنوع من الجرائم في القانون الدولي.

ولقد ظهر جلياً لمتتبعي ومراقبي حالة حقوق الإنسان في اليمن أن الحكومات السابقة وضعت نصب أعينها هدفاً سعت بكل الوسائل الممكنة إلى تحقيقه وهو منهجية سياسة الإفلات من العقاب والمساءلة والملاحقة الجنائية لمرتكبي الانتهاكات من قبل شاغلي الوظائف العليا والقادة العسكريين و المتنفذين والوجاهات من المحسوبين على نظام الحكم السابق.

وقد تجسد ذلك من خلال إصدار قانون مساءلة شاغلي الوظائف العليا وإطلاق العنان لبعض المشايخ المؤكد ارتكابهم جرائم ضد الإنسانية كممارستهم للاسترقاق والسخرة والاستيلاء والنهب والاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة,وضلوع عدد من المسئولين المدنيين والعسكريين في شبكات الاتجار بالبشر الوطنية والبينية, والسكوت على جرائم الإضرار بالاقتصاد الوطني من خلال السكوت على أعمال التهريب المنظم للبشر وللسلع التجارية والمشتقات النفطية وتجارة الأسلحة الغير مشروعة و نهب الثروات والمؤسسات الوطنية والاستيلاء على مواقع سيادية لا يجوز قانوناً منحها أو التفريط فيها, كذلك الحال كان بالنسبة لجرائم الحرب التي خاضها النظام السابق في عدة جبهات وما نتج عنها من جرائم تصنف دولياً بجرائم حرب كقصف مواقع مدنية بالطائرات في الحرب التي شنها على جنوب اليمن وسقط فيها عدد كبير من المدنيين بين نساء وشيوخ وأطفال, وهو ما تكرر وقوعه في حروب صعده والقصف العشوائي والمتكرر بالأسلحة الثقيلة على عدد من المناطق في المحافظات الجنوبية , ولعل الجميع يدرك بأن تاريخ الجرائم السياسية لليمن المعاصر ليس بحال أفضل من صنوف الجرائم الدولية الأخرى,إذ شهد اليمن نتيجة الصراعات السياسية التي عصفت به ممارسة بعض القوى السياسية أفعال جنائية تجاه خصومها تراوحت بين نشر الفوضى المتعمدة بغطاء ودعم رسمي,تسليم مناطق من التراب الوطني لجماعات خارجه عن القانون لممارسة الأعمال الإرهابية, الاغتيالات السياسية والإخفاء القسري والإعدام خارج نطاق القانون والمحاكمات السياسية الغير ضامنة لحقوق المعارضين,اعتقال المعارضين خارج سيادة القانون,

دعم الفساد المالي لأغراض سياسية والتصفيات الجسدية لخصوم النظام ومناوئيه. وبالوقوف أمام تلك الممارسات التي حدثت ولازالت في وقتنا الراهن تحدث وهي ممارسات وأفعال وسياسات مجرمة وفقاً للقوانين الوطنية والقانون الدولي, وبالتالي لتصل بنا ورقة العمل هذه إلى موقفاً نستطيع من خلاله الإلمام وفهم التوصيف والاشتراطات القانونية التي وضعها الفقهاء وأساتذة القانون الدولي وتضمنتها الاتفاقيات والعهود الدولية للجرائم التي يمكن أن تصنف كجرائم ضد الإنسانية,جرائم حرب,جرائم إرهابية ,جرائم سياسية وجرائم منظمة.لذلك ستتضمن هذه الورقة إلى المحاور الآتية:

- أنواع الجرائم في القانون الدولي
- مفهوم الجرائم ضد الإنسانية
- مفهوم الجرائم الإرهابية
- مفهوم الجرائم المنظمة
- مفهوم جرائم الحرب
- مفهوم الجرائم السياسية
- الفرق بين الجرائم السياسية والجرائم الإرهابية
- الفرق بين الجرائم المنظمة والجرائم الإرهابية
- نماذج للجرائم الإرهابية والجرائم ضد الإنسانية و لجرائم الحرب من الواقع الوطني

• أنواع الجرائم في القانون الدولي

- الإبادة الجماعية:تعني بالتحديد أي فعل من الأفعال المحددة في نظام روما (مثل القتل أو التسبب بأذى شديد) ترتكب بقصد إهلاك جماعة قومية أو أثنية أو عرقية أو دينية، بصفتها هذه، إهلاكا كليا أو جزئيا.
- الجرائم ضد الإنسانية:تعني بالتحديد أي فعل من الأفعال المحظورة والمحددة في نظام روما متى ارتكبت في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين وتتضمن مثل هذه الأَفعال القتل العمد، والإبادة، والاغتصاب،

والعبودية الجنسية، والإبعاد أو النقل القسري للسكان، وجريمةِ التفرقة العنصرية وغيرها. الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية عرضة للعقاب بصرف النظر عن ارتكابها وقت "السلامِ" أَو الحرب.

- جرائم الحرب:تعني الخروق الخطيرة لاتفاقيات جنيف 1949 وانتهاكات خطيرة أخرى لقوانين الحرب، متى ارتكبت على نطاق واسع في إطار نزاع مسلح دولي أو داخلي. إن إدراج النزاعاتِ الداخلية يتواءم مع القانونِ الدوليِ العرفي ويعكس الواقع بأنه في السَنوات إلـ 50 الماضية حدثت أكثر الانتهاكات خطورة لحقوق الإنسان داخل الدول ضمن النزاعاتِ الدولية.هناك غلط كبير في الحقائق.
- إن الجرائم الثلاث الأولى معرفة بالتحديد في نظام روما الأساسي لتفادي أي غموض أو التباس.
- جرائم العدوان:فيما يتعلق بهذه الجريمة فانه لم يتم تحديد مضمون وأركان جريمة العدوان في النظام الأساسي للمحكمة كباقي الجرائم الأخرى. لذلك فان المحكمة الجنائية الدولية تمارس اختصاصها على هذه الجريمة وقتما يتم إقرار تعريف العدوان، والشروط اللازمة لممارسة المحكمة لهذا الاختصاص

• مفهوم الجرائم ضد الإنسانية

لا شك أن تعريف الجرائم ضد الإنسانية تعريفا واحداً، على اعتباره تعريف القانون الجنائي الدولي لهذه الجرائم، سيكون أمرا مجانبا للصواب، ويعود ذلك لتعدد تعاريف الجرائم ضد الإنسانية بتعدد الوثائق القانونية الدولية التي جاءت على ذكرها، حتى أننا لا نجد وثيقتين قانونيتين متماثلتين في هذا الخصوص، وإن كانت جميع هذه الوثائق القانونية تشترك في وصف صريح أو ضمني للجرائم ضد الإنسانية بأنها تلك الجرائم الشديدة الخطورة والتي تتم على نطاق واسع أو بشكل منهجي لتطال عدداً كبيراً من الضحايا.

الجريمة ضد الإنسانية تعني بالتحديد أي فعل من الأفعال المحظورة والمحددة في نظام روما متى ارتكبت في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين وتتضمن مثل هذه الأَفعال القتل العمد، والإبادة، والاغتصاب،

والعبودية الجنسية، والإبعاد أو النقل القسري للسكان، وجريمةِ التفرقة العنصرية وغيرها. الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية عرضة للعقاب بصرف النظر عن ارتكابها وقت الحرب أو السلام. وفي تعريف آخر للباحث وليم نجيب جورج نصار هي تلك الجرائم التي يرتكبها أفرادٌ من دولةٍ ما ضد أفراد آخرين من دولتهم أو من غير دولتهم، وبشكل منهجي وضمن خُطَّةٍ للاضطهاد والتمييز في المعاملة بقصد الإضرار المتعمَّد ضد الطرف الآخر، وذلك بمشاركةٍ مع آخرين لاقتراف هذه الجرائم ضد مدنيِّين يختلفون عنهم من حيث الانتماء الفكري أو الديني أو العِرْقي أو الوطني أو الاجتماعي أو لأية أسبابٍ أخرى من الاختلاف. وغالبًا ما تُرتكب هذه الأفعال ضمن تعليماتٍ يصدرها القائمون على مُجْرَيَات السلطة في الدولة أو الجماعة المسيطرة، ولكن ينفذُها الأفراد. وفي كل الحالات، يكون الجميع مذنبين، من مُصَدِّرِي التعليمات إلى المُحَرِّضين، إلى المقْتَرِفين بشكلٍ مباشر، إلى الساكتين عنها على الرغم من علمهم بخطورتها، وبأنها تمارَس بشكلٍ منهجيٍّ ضد أفراد من جماعة أخرى. وتطورت الملاحقة الدولية لها، حسبما جاء في نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية، بحيث إنه يصبح الفرد مذنبًا بجريمة ضد الإنسانية حتى لو اقترف اعتداءً واحدًا أو اعتداءين يُعتبران من الجرائم التي تنطبق عليها مواصفات الجرائم ضد الإنسانية، كما وردت في نظام روما، أو أنه كان ذا علاقة بمثل هذه الاعتداءات ضد قلة من المدنيين، على أساس أن هذه الاعتداءات جرت كجزء من نمطٍ متواصلٍ قائمٍ على سوء النيَّة يقترفه أشخاصٌ لهم علاقة بالمذنب.

ما ورد في المادة السابعة - الفقرة -1 من قانون عمل المحكمة الجنائية الدولية يعتبر من أحدث التعريفات القانونية لمفهوم "جرائم ضد الإنسانية". وقد استند هذا التعريف بصورة أساسية على ما ورد في المادة السادسة فقرة 6 من قانون عمل المحكمة العسكرية الدولية نورمبيرغ. و تنص المادة السابعة المشار إليها أعلاه على ما يلي: " يقصد بمفهوم جريمة ضد الإنسانية أحد الأفعال المذكورة أدناه في إطار هجوم عام أو تلقائي ضد مدنيين وبمعرفة بهذا الهجوم:القتل،التصفية الجسدية، الاستعباد،نقل وتهجير إلزامي للسكان،سجن وحرمان من التمتع بالحريات الأساسية وبمخالفة القوانين الأساسية للقانون الدولي،التعذيب،الاغتصاب واستعباد جنسي وحمل قسري،حرمان إلزامي من الإنجاب وكل نوع آخر من الاعتداء الجنسي وبدرجة مماثلة من القسوة،اعتداء على أي فئة لأسباب سياسية، عرقية، وطنية، أخلاقية، ثقافية،

دينية وتمييزية(رجل/امرأة(,اختطاف،حرمان التمتع الجنسي،أي فعل غير إنساني وبدرجة مماثلة من القهر ويسبب وبصورة متعمدة إلى معانات كبيرة وأضرار فادحة للصحة والسلامة الجسدية والعقلية ".

من التعريف المذكور أعلاه نستنتج الخصائص المادية للجريمة التي يمكن وصفها قانونياً بأنها جريمة ضد الإنسانية. وهذه الخصائص هي:

- أولا: إن العنصر أو العناصر التي تؤلف وتؤسس هذه الجريمة يمكن تحديدها ببساطة لأنها وردت في التعريف على سبيل الحصر وليس على سبيل المثال.
- وثانياً: إن كل عنصر يؤلف الجريمة يجب أن يُعرف بشكل محدد ولا يمكن أن يُجتهد بمفهومه ويُفسر بصورة واسعة وذلك تطبيقاً للمبدأ العام القاضي بان القوانين الجزائية هي ذات تفسير حرفي محدد.

لكن وبالرغم مما ذُكر نستنتج أيضا بان الفقرة الأخيرة من التعريف المذكور والتي تنص بالقول " الأفعال الأخرى الغير إنسانية وبصفات مماثلة فإنها تترك الباب مفتوحاً لتفسيرات عديدة.

إن الأفعال التي وردت على شكل قائمة في التعريف والتي يشكل كل واحد منها جريمة ضد الإنسانية حالة ارتكابها, ينبغي القول وقبل كل شيء بوجوب القيام بهذا أو بذلك العمل الإجرامي (الفعل) "ضمن إطار هجوم عام أو تلقائي"، وجاءت الفقرة 9-2 من المادة السابعة بتوضيح وتحديد ما ينبغي فهمه من عبارة هجوم عام أو تلقائي، حيث يجب إثبات تكرار العمل الإجرامي "ضد المدنيين تطبيقاً لسياسة تنتهجها دولة أو منظمة ويكون ذلك الهدف المرجو من الهجوم". وبعبارة أخرى الأعمال الإجرامية التي يقوم بها فرد بصوره شخصية وبصورة متفرقة لا تدخل ضمن التعريف القانوني لمفهوم جريمة ضد الإنسانية.

• مفهوم الجرائم الإرهابية:

كانت من أهم المحاولات الفقهية لتعريف الإرهاب الدولي هو المؤتمر الأول لتوحيد القانون الجنائي الذي انعقد في مدينة أوسلو في بولندا ومن هذه التعريفات الفقهية للإرهاب ما ذكره الفقيه سويتل(بأنه العمل الإجرامي المصحوب بالرعب أو العنف أو الفزع بقصد تحقيق هدف محدد) وقد عرف الفقيه ليمكين الإرهاب بنظرة عامة بأنه (يقوم على تخويف الناس بمساهمة أعمال عنف)

تعريف الإرهاب في الاتفاقيات الدولي

أ. تعريف اتفاقية جنيف 1937. عرفت المادة الأولى من الاتفاقية في فقرتها الثانية بان (أعمال الإرهاب) تعني (الأعمال الإجرامية الموجهة ضد دولة تهدف أو تخطط إلى إحداث حالة من الرعب في أفكار أشخاص معنيين أو مجموعة من الناس أو لدى العامة)

ب. تعريف المؤتمر الثالث لتوحيد قانون العقوبات الذي انعقد تحت إشراف الجمعية الدولية لقانون العقوبات في بروكسل عام 1930. عرف هذا المؤتمر الإرهاب الدولي على انه (هو استخدام متعمد للوسائل القادرة على إيجاد أداة لارتكاب فعل يعرض حياة الأفراد أيا كان عددهم وأيا كانت جنسياتهم أو جنسهم للخطر والدمار كما يهدد صحتهم وسلامتهم بصفة عامة كما يدمر الممتلكان المادية محدثا خسائر فادحة)

ج. تعريف لجنة الإرهاب الدولي التابعة للأمم المتحدة عند وضعها مشروع اتفاقية موحدة بشأن إجراءات مواجهة الإرهاب الدولي عام 1980 ذكرت (يعد الإرهاب الدولي عملا من أعمال العنف الخطيرة أو التهديد به يصدر من فرد أو جماعة سواء كان يعمل بمفرده أو بالاشتراك مع أفراد آخرين وموجه ضد أشخاص أو منظمات أو المواقع الحكومية أو الدبلوماسية أو وسائل النقل والمواصلات أو ج الجمهور العامدون تميز للون أو جنس أو جنسية بقصد تهديد هؤلاء الأشخاص أو التسبب في إصابتهم أو موتهم أو التسبب في إلحاق الخسارة بهم)

مفهوم الإرهاب في الاتفاقية العربية: لقد نصت المادة الأولى من الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب في بندها الأول: على تعريف الإرهاب بأنه (كل فعل من أعمال العنف أو التهديد أيا كانت بواعثه و أغراضه، يقع تنفيذا لشروع إجرامي فردي أو جماعي، و يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم، أو تعريض حياتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها و تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر)

عرف فقهاء القانون الدولي الإرهاب بأنه اعتداء على الأرواح والأموال والممتلكات العامة والخاصة بالمخالفة لأحكام القانون الدولي بمصادره المختلفة بما في ذلك المبادئ العامة للقانون سواء قام به فرد أو جماعة أو دولة وتشمل جريمة الإرهاب الدولي أعمال التفرقة العنصرية والقمع وإبادة الجنس التي تقوم بها الدول وأعمال الإرهاب التي تقع ضد رؤساء الدول خارج دولهم وأعضاء السلك الدبلوماسي وممثلو الدول في المنظمات الدولية

فضلا عن أعمال النسف والخطف والتفجير واحتجاز الرهائن وإطلاق النار ووسائل العنف الأخرى ضد الأشخاص والممتلكات والأموال التي يرتكبها الأشخاص أو الهيئات أو الأحزاب أو الدول بشكل مخالف للقانون وتحت أي غطاء كان سياسيا أو دينيا أو أمنيا.

وأسباب الإرهاب ودوافعه كثيرة ومتعددة الجوانب نوجزها بما يلي :

1 - أسباب وعوامل اجتماعية ودينية : فالشعور بالحقد والظلم الاجتماعي والديني والطبقي وتفشي اليأس والإحباط لدى شرائح واسعة في المجتمعات وتراجع القيم الروحية أدى إلى سلوكيات منحرفة تميل للعنف والجريمة للتنفيس عن تشنجات هذا الشعور وملء الفراغ النفسي .فمارست جماعات وكيانات دولية مختلفة الإرهاب لدوافع اجتماعيه أو لاعتبارات طائفيه عنصرية متطرفة ولعل اخطر أشكال الإرهاب الاجتماعي ما كان لأسباب واعتبارات دينية متطرفة أو التستر بالدين لإغراض لا علاقة لها بالدين

2 -أسباب وعوامل اقتصادية :لقد أصبح إرهاب في المرحلة الراهنة وسيله ومجال واسع لتجارة الموت العالمية تلقى الرواج في أسواق العنف تروج له وتديره مؤسسات وشركات كبرى توظف استثمارات ضخمة وفي هذا المجال وتقوم بعقد الصفقات حسب الطلب فتقدم الخبرة في التخطيط والإعداد والتنفيذ لعمليات اختطاف الطائرات والسفن والأشخاص وتجنيد الإرهابيين والمرتزقة وإدارة سوق السلاح العالمية والجريمة الدولية وقلب أنظمة الحكم فتحقق ثروات طائلة

3 - أسباب وعوامل سياسية :أصبح الإرهاب وسيلة مهمة للضغط على (الدول المارقة) على طاعة الدول الكبرى لجرها إلى الرضوخ والقبول بمواقف وترتيبات دولية معينة جبرا وذلك بالتهديد أو الاعتداء عليها بحجة مكافحة الإرهاب ولا تتردد القوى الدولية العظمى في تنفيذ عمليات إرهابية على أراضيها حتى لو أدى ذلك إلى ألحاق الأذى بمواطنيها طالما تحقق العملية أهداف سياساتها

4 - أسباب وعوامل أخرى : شكلت الأطماع التاريخية بأراضي دول أخرى سببا مهما من أسباب الإرهاب وكذلك ضعف الترتيبات الامنيه من قبل بعض الدول بل وتشجيع مواطنيها على الإرهاب أو غيرهم ومساعدتهم أو غض النظر عن نشاطاتهم الإرهابية وترددها في دخول معاهدات دوليه لمكافحة الإرهاب

• مفهوم الجرائم المنظمة:

يمكن التمييز في إطار تعريف الجريمة المنظمة بين عدة تعريفات فهناك تعريفات على المستوى الدولي وكذلك تعريفات على مستوى التشريعات الوطنية.

الجهود الدولية لتعريف الجريمة المنظمة : في إطار الجهود الدولية لتعريف الجريمة المنظمة يمكن أن نميز بين تعريفات مجموعة من الجهات, حيث عرفها الأنتربول في الندوة الدولية الأولى التي عقدها حول الإجرام المنظم بفرنسا في مايو سنة 1988م بأنها : " أي جماعة من الأشخاص تقوم بحكم تشكيلها بارتكاب أفعال غير مشروعة بصفة مستمرة وتهدف أساسا إلى تحقيق الربح دون التقيد بالحدود الوطنية " .

ويعاب على هذا التعريف أنه لم يشر إلى البناء التنظيمي للجماعة الإجرامية , كما أنه لم يتضمن العنف كوسيلة تستخدمها الجماعة الإجرامية المنظمة لتحقيق أغراضها, ونظرا لهذه الانتقادات التي وجهت إلى هذا التعريف.

فقد أعاد الأنتربول تعريفها بأنها : " أية جماعة من الأشخاص لها بناء تنظيمي وتهدف إلى تحقيق الربح بطرق غير مشروعة وتستخدم عادة التخويف والفساد".ويتضح من خلال هذا التعريف الجديد رغم استدراكه لما أهمله التعريف الأول من عنصري البناء الهيكلي التنظيمي واستخدام العنف والرشوة كوسائل للجماعة الإجرامية , أنه تجاهل القواعد الداخلية التي تحكم أعضاء التنظيم الإجرامي , ذات الطابع الأسري التي تهدف إلى ضمان ولاءهم لأوامر من يرأسهم.

وبالإضافة إلى تعريف الأنتربول هذا, هناك التعريف الذي وضعته "مجموعة مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة" بالاتحاد الأوربي في سنة 1993, حيث عرفتها بأنها : " جماعة مشكلة من أكثر من شخصين تمارس مشروعا إجراميا , ينطوي على ارتكاب جرائم جسيمة لمدة طويلة أو غير محددة, ويكون لكل عضو مهمة محددة ,في إطار التنظيم الإجرامي الذي يهدف إلى السطو وتحقيق الأرباح وتستخدم عند اللزوم في ارتكاب الجريمة :

-الأنشطة التجارية.

- العنف وغيره من وسائل التخويف.

- ممارسة التأثير على الأوساط السياسية والإعلام والإدارة العامة والهيئات القضائية والاقتصاد .

وقد ذكرت المجموعة المشار إليها إحدى عشر معيارا أو صفة لتمييز الجريمة المنظمة واشترطت توافر ستة شروط حتى يمكن أن توصف الجريمة بأنها منظمة*.

• مفهوم جرائم الحرب:

المادة 8 من قانون عمل محكمة الجنايات الدولية تنص على أن "المحكمة مؤهلة للنظر في جرائم الحرب خصوصاً تلك الجرائم التي يتم تنفيذها وفقاً لخطة أو سياسة أو عندما تكون تلك الجرائم جزء من سلسلة من الجرائم المماثلة ارتُكبت وبصورة واسعة".

ونفس المادة المذكورة تسرد في قائمة معينة الأفعال التي يمكن وصفها قانونياً بأنها جرائم حرب:

- المخالفات الجسيمة لاتفاقية جنيف الموقعة في 12/08/1949.
- المخالفات الجسيمة لقوانين وعادات الحروب العسكرية الدولية .
- في حالة صراع مسلح غير دولي، جرائم الحرب تشمل المخالفات الجسيمة للمادة 3 المشتركة للاتفاقيات الأربعة الموقعة في جنيف في 12/08/1949 وهذه المخالفات هي الأفعال التي ارتُكبت ضد الأشخاص المدنيين الذين لا يشاركون بصورة مباشرة في الصراع وكذلك الأفراد المسلحين الذين تخلو عن سلاحهم وكذلك الأفراد المسلحين الذين اعتبروا بحكم حالتهم خارج منطقة الصراع المسلح كونهم مرضى أو جرحى أو أسرى أو لآي سبب آخر.
- المخالفات الجسيمة الأخرى لقانون وعادات الحروب والمطبقة في الصراعات المسلحة التي لا تتسم بالطابع الدولي والخاضعة لتطبيق القانون الدولي.

نستنتج من التعريف المفصل الذي أوردته المادة 8 والمذكور أعلاه، عدة ملاحظات:

أولا: إن المخالفات والجرائم التي ترتكب أثناء الحرب يجب أن تتسم بكونها مخططة وهائلة كي تكتسب صفة جريمة حرب خاضعة لتطبيق الاتفاقيات والمعاهدات الدولية. كما أن استعمال أو استخدام كلمة (خصوصاً) التي وردت في سياق التعريف المذكور أعلاه لا يعني تحديد تطبيق مفهوم "جرائم الحرب" وجعله محصوراً فقط في الجرائم المخططة والهائلة, فالمحكمة يمكن لها النظر في الجرائم الأخرى بشرط وبطبيعة الحال أن تكون جرائم ذات أبعاد واسعة.

ثانياً: نلاحظ أيضا بان قانون عمل محكمة الجزاء الدولية يسمح بتطبيق اتفاقيات جنيف حتى في حالات الصراعات التي تتسم بالطابع الدولي.

في الفقرات (d) و (f) من المادة الثامنة تنص على أن الفقرات (c) و (e) لا تطبق على "حالات أعمال الشغب والتوتر الداخلي مثل التمرد وأعمال العنف المتفرقة والمعزولة والأعمال المشابهة الأخرى", كون هذه الفقرات نافذة المفعول بخصوص النزاعات المسلحة حتى ولو كانت هذه النزاعات غير دولية.

المادة الثامنة تنص أيضا بان الفقرة (e) قابلة للتطبيق على النزاعات المسلحة التي لها طابع الديمومة القائمة على ارض دولة بين سلطة هذه الدولة ومجموعة مسلحة منظمة أو بين مجموعات مسلحة منظمة.

ثالثاً: نلاحظ أيضا بأنه وبموجب (المادة الثامنة((bالهجوم ضد ممتلكات مدنية والتي هي ليست أهداف عسكرية وكذلك استخدام طريقة التسميم أو سلاح تسميمي (غازات أو أي شي مشابه) أو الرصاص المطاطي هي أفعال غير خاضعة لمحكمة الجزاء الدولية طالما ارتُكبت هذه الأفعال في أعمال عسكرية ليس لها طابع دولي.

لا نعلم لماذا لا تعتبر هذه الأفعال جرائم حرب لمجرد كونها ارتُكبت في إطار نزاع عسكري غير دولي، وبعبارة أخرى استخدام الأسلحة الكيماوية الغازية ضد أكراد العراق ومن قبل النظام العراقي السابق لا يمكن اعتباره جريمة حرب كونه صراع ذو طابع محلي وليس ذو طابع دولي عالمي.

رابعاً: إن ذكر وتعداد جرائم الحرب التي يمكن النظر فيها من قبل محكمة الجزاء الدولية (CPI) تكون مقتبسة تقريباً كلياً من ما هو معروف في القانون الدولي (قانون جنيف وقانون لاهاي). ونقصد بقانون جنيف هو اتفاقيات جنيف المبرمة في 12 آب 1949 وبروتوكولات جنيف الموقعة عام 1977. وبالذات المادة 50 من الاتفاق الأول والمادة 51 من الاتفاق الثاني وهذه المواد تتضمن على اعتبار جريمة حرب الأفعال التالية: " القتل المتعمد والتعذيب أو المعاملة الغير إنسانية ومن ضمنها التجارب البيولوجية والفعل الذي يسبب وبشكل متعمد تعذيب ومعاناة أو أضرار جسيمة لجسم الإنسان أو صحته وتدمير واستملاك الأموال وبصورة غير مبررة وليست ضرورية للأعمال العسكرية.

المادة 130 من اتفاق جنيف الثالث وكذلك المادة 147 من اتفاق جنيف الرابع تنص على اعتبار جريمة حرب: إلزام أو إجبار أسير الحرب أو أي شخص آخر في العمل والخدمة في جيش العدو، أو حرمانه من محاكمة عادلة ومنظمة وفقاً للقانون".

المادة 147 من اتفاق جنيف الرابع تنص على اعتبار جريمة حرب: "التهجير أو نقل السكان بطرق غير شرعية وكذلك احتجاز رهائن".

المادة 11 الفقرة 1 من البروتوكول الأول تنص على اعتبار جريمة حرب: "إخضاع الأشخاص إلى عمل طبي بدون أسباب تتعلق بصحتهم ودون مراعاة القواعد الطبية المعمول بها عالمياً والمعروفة عالمياً".

أما قانون لاهاي فيتعلق بحماية الممتلكات الثقافية والأثرية في حالة النزاع المسلح وهو قانون لاهاي في 14/5/1954.

• مفهوم الجرائم السياسية:

الجريمة السياسية اصطلاحا قديمة قدم التنظيمات السياسية، ولكن تحديد مفهومها مازال محل جدل طويل بين السياسة والفقه والقضاء.

ومن أفضل ما قيل في تعريف الجريمة السياسية (أنها الفعل الذي يرتكب ضد الدولة بدافع سياسي) فالجريمة السياسية إذن هي التي تقع انتهاكا لنظام السياسي للدولة كشكل الدولة ونظامها السياسي والحقوق السياسية للأفراد.

أوهي الجرائم التي تكون موجهة مباشرة ضد الدولة باعتبارها هيئة سياسية وبعبارة أخرى هي الجرائم التي تكون موجهة مباشرة ضد التنظيم السياسي للدولة.

والجرم السياسي الحقيقي هو الجرم الوحيد فقط ضد الحكومة والنظام السياسي.

وهي الجرائم الموجهة ضد الشكل السياسي لمجموعة معينة من الناس تعيش في شكل دولة شريطة أن يكون الدافع إلى هذا الإجرام منزها عن الغايات الشخصية.

أما المشرع العراقي فقد عرف الجريمة السياسية بأنها (الجريمة السياسية هي الجريمة التي ترتكب بباعث سياسي أو تقع على الحقوق السياسية العامة أو الفردية وفيما عدا ذلك تعتبر الجريمة عادية)

• الفرق بين الجرائم الإرهابية والجرائم السياسية :

أولا-من الناحية الدولية فالجريمة الإرهابية محل اتفاق المجتمع الدولي على مكافحتها والتصدي لها بكافة الأشكال الممكنة حيث صدرت العديد من قرارات مجلس الأمن الدولي لمواجهة الإرهاب حيث استبعدت اتفاقية باريس عام 1937 الجرائم الإرهابية والجرائم التي ترتكب بدافع دنيء من نطاق الجريمة السياسية

وهناك اتفاقيات دولية عديدة لمناهضة الإرهاب نذكر منها الاتفاقيات التي صدرت منذ عام 1963ولغاية الوقت الحاضر.

أ- اتفاقية الجرائم والأفعال الأخرى التي ترتكب على متن الطائرات بشأن امن الطيران الموقعة في طوكيو بتاريخ 14 أيلول 1963 .

ب- اتفاقية مكافحة الاستيلاء غير القانوني على الطائرات بشأن اختطاف الطائرات الموقعة في لاهاي بتاريخ 16 كانون الأول 1970 .

ج- اتفاقية قمع جرائم الاعتداء على سلامة الطيران المدني الموقعة بمدينة مونتريال بتاريخ 23 أيلول 1971 .

د-اتفاقية منع وقمع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية , بما فيهم الموظفون الدبلوماسيون , والمعاقبة عليها لعام 1973.

هـ - الاتفاقية الدولية لمناهضة اخذ الرهائن الموقعة في 18 كانون الأول 1979 (نيويورك).

و- اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية لعام 1980 وتعديلاتها .

ز- البروتوكول المتعلق بقمع أعمال العنف غير المشروعة في المطارات التي تخدم الطيران المدني الدولي لعام 1988.

ح- اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجه ضد سلامة الملاحة البحرية الموقعة في روما بتاريخ 10 آذار 1988.

ط- بروتوكول قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة د سلامة المنشآت الثابتة الموجودة على الجرف القاري لعام 1988 .

ي- اتفاقية تميز المتفجرات البلاستيكية بغرض كشفها لعام 1991 .

ك- الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل لعام 1997 .

م- الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب لعام 1999 .

ن- الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي لعام 2005 .

ص- مشروع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي .

تنويه : اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2391 (د23-) المؤرخ في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 1968.

تاريخ بدء النفاذ: 11 تشرين الثاني/نوفمبر 1970.

في حين نجد أن الجريمة السياسية كانت دوما محل تعاطف الفقه والقانون الدولي حيث استقر مبدأ استثناء الجرائم السياسية من نطاق قاعدة جواز تسليم المجرمين، ويعد هذا الاستثناء من التطورات الحديثة في فقه القانون الدولي ، وهي التطورات التي أعقبت التغيرات السياسية والدستورية التي ترتبت على قيام الثورة الفرنسية وأفضت إلى تغير النظرة إلى الجرائم التي تُوجه ضد النظام السياسي للدولة .

وقد جرى العمل الدولي على معاملة الشخص المتهم بارتكاب جريمة سياسية – أي المجرم السياسي – معاملة خاصة مقارنة بالمجرم العادي ، فعلى سبيل المثال ، إذا كان لا يجوز إطلاقاً لدور البعثات الدبلوماسية وما في حكمها إيواء المجرمين العاديين ، فإن الأمر على خلاف ذلك بالنسبة للمجرمين السياسيين ، فقد دفعت روح العطف التي كان الرأي العام يبديها بالنسبة لهذه الفئة من المجرمين ، منذ قيام الحركات التحررية في الدول المختلفة ، إلى التسامح في شأن إيوائهم حماية لهم من الأخطار التي قد تكون مهددة لحياتهم ، ,كما نصت المادة الرابعة عشرة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على حق المجرم السياسي التماس اللجوء السياسي (لكل فرد حق التماس ملجأ في بلدان أخرى والتمتع به خلاصا من الاضطهاد ولا يمكن التذرع بهذا الحق إذا كانت هناك ملاحقة ناشئة بالفعل عن جريمة غير سياسية أو عن أعمال تناقض مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها)

ثانيا- من الناحية الدستورية

تنص اغلب دساتير العالم على قاعدة عدم جواز تسليم المجرم السياسي الذي يلجا إلى دولة أخرى غير دولته حيث نص الدستور الفرنسي في ديباجته (يجوز لأي شخص يتعرض للاضطهاد بسبب أفعاله في سبيل الحرية أن يطالب بحق اللجوء إلى أراضي الجمهورية) كما نص الدستور الألماني في الفقرة (1) من المادة 16على (يحق للأشخاص الذين يتعرضون للاضطهاد لأسباب سياسية أن يحصلوا على اللجوء).

• الفرق بين الجرائم المنظمة والجرائم الإرهابية:

أوجه الاختلاف بين الإرهاب والجريمة المنظمة .

يختلف الإرهاب عن الجريمة المنظمة من خلال مجموعة خصائص يمكن أن نجمل أهمها فيما يلي :

- إن الإرهاب يهدف إلى تحقيق أهداف ومطالب سياسية , بينما تسعى منظمات الجريمة إلى تحقيق أرباح مالية بطرق وأساليب غير مشروعة , وهذا الاختلاف الواضح يرتكز في نوعية الدافع خلف النشاط, فالدافع عند الإرهابي نبيل وشريف من وجهة نظره, حيث يسعى إلى تحقيق مبادئ تمثل الحق والعدالة عنده، ويضحي بذاته في سبيل إقرارها, بينما الهدف الوحيد لمنظمات الجريمة المنظمة هو الحصول على الأموال والأرباح الطائلة بصرف النظر عن مصدرها وحتى لو كانت من خلال القمار والدعارة .

- الجريمة الإرهابية يمكن أن تقع من مجرم واحد, وهو ما أشارت إليه النصوص التشريعية التي عرفت الإرهاب أو تلك التي حددت الحالات التي يوصف فيها العمل الإرهابي, وذلك بعكس الجريمة المنظمة فهي دائما جماعية تتطلب وجود عدد ملحوظ من الأعضاء.

- الإرهابيون يرفضون غالبا الاعتراف بجرائمهم, ويرفضون وصف ما يقومون به من إرهاب "بالجريمة", وقد يقومون بعد ارتكاب جريمة بإصدار تصريحات سياسية, و تعتمد على وسائل الإعلام لتفسير أعمالها, أما الجماعات الإجرامية المنظمة فتحافظ على سريتها وتحرص على إخفاء أنشطتها غير المشروعة.

بالإضافة إلى هذه الاختلافات يمكن أن نضيف أن الجماعات الإرهابية تركز على الدعاية لنفسها على الجانب الفكري والعقائدي من أجل ضم المزيد من المتطوعين ومن أجل ضمان الوفاء والإخلاص للجماعة عكس جماعات الجريمة المنظمة التي تركز على الإغراءات المادية من أجل ضم مزيد من الأعضاء إلى تنظيماتها.

وخلاصة القول فإن الاختلافات المميزة لكل نوع من الجرائم لا تحول دون تعاون الجماعات الإرهابية مع جماعات الجريمة المنظمة, لأن ما يجمعهما أكثر مما يفرقهما, و فكلا النوعين من الجماعات يعملان وينشطان خارج القوانين الوطنية والدولية ويعاديان الدول والشعوب على السواء.

• نماذج للجرائم الإرهابية والجرائم ضد الإنسانية و لجرائم الحرب من الواقع الوطني:

نماذج الجرائم الإرهابية من الواقع الوطني:

أبرز الجرائم الإرهابية التي حدثت باليمن منذ إعادة تحقيق الوحدة اليمنية عام 1990م وحتى نهاية عام 2013م.

نوجز أبرز محطات الجرائم الإرهابية التي حصلت في اليمن، وكذلك أسماء الأشخاص والجهات الإرهابية المتورطة فيها، وذلك في النقاط التالية:

- انفجار سيارة مفخخة في 16 يناير 1997م في محافظة عدن.. وأبانت التحقيقات أن هناك شبكة إرهابية تقف خلف الحادث يتزعمها شخص اسباني الجنسية -سوري الأصل- يدعى نبيل ناناكلي، كانت تنوي تنفيذ عمليات لاغتيال عدد من المسئولين اليمنيين والقيام بأعمال تخريب ضد المصالح العامة والأجنبية في اليمن.
- استهدف هجوم إرهابي وقع في 2 يوليو 2007م، قافلة سياحية تتكون من 4 سيارات كانت تقل سياحاً أسبانيين في محافظة مأرب اليمنية مما أدى إلى مقتل 8 وإصابة 5 من السياح الاسبانيين ، كما أدى الهجوم إلى مقتل 2 يمنيين من سائقي سيارات القافلة وجرح الاثنين الآخرين ، وإصابة عدد من رجال الأمن الذين كانوا يقومون بحراسة السياح ..
- قيام مجموعة إرهابية تسمى نفسها "جيش عدن أبين الإسلامي" في 28 ديسمبر 1998م باختطاف 16 سائحاً غربياً وقتل أربعة منهم بمحافظة أبين.
- قامت مجموعة من تنظيم القاعدة بتفجير المدمرة الأمريكية (يو . اس. أس . كول) بميناء عدن في 12 أكتوبر بواسطة قارب مفخخ ، مما أدى إلى وفاة 17 بحاراً وإصابة 28 من الأمريكيين ، إضافة إلى إعطاب المدمرة وإلحاق أضرار كبيرة بها.
- قيام خلية إرهابية بتفجير ناقلة النفط الفرنسية (ليمبرج) في 6 أكتوبر 2002م قرب ميناء الضبة في محافظة حضرموت بواسطة قارب مفخخ. مما أدى إلى احتراق الناقلة ووفاة شخص وإصابة 17 آخرين. وتم اعتقال عدد من المتهمين في قضية الاعتداء على (ليمبرج) وأدانت المحكمة عدداً منهم وقضت بسجنهم لمدد تراوحت بين 10ـــ 15 سنة .

- قيام خلية إرهابية باغتيال الأستاذ جار الله عمر الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني برصاص من زعيم الخلية المدعو جار الله السعواني بصنعاء في 28 ديسمبر 2002م أثناء حضوره ضيفا في المؤتمر العام لحزب الإصلاح الديني الذي يتبعه القاتل السعواني .
- قيام المدعو عابد عبد الرزاق محمد في 30 ديسمبر 2002م باغتيال ثلاثة أطباء أمريكيين وجرح طبيب أمريكي رابع، كانوا يعملون في مستشفى جبلة بمحافظة إب. وتم القبض على الجاني وصدر ضده حكم قضائي بالإعدام تم تنفيذه.
- في 18 يناير 2008م قامت خلية إرهابية بقتل سائحتان بلجيكيتان وسائق يمني كان برفقتهما، عندما تعرضت قافلة سياحية كانوا ضمنها لإطلاق النار من قبل إرهابيين في منطقة «الهجريين» بمحافظة حضرموت، وأصيب في الحادث سائح بلجيكي ويمنيان أحدهما سائق للسياح والثاني مرشد سياحي.
- قالت منظمة هيومن رايتس ووتش في 23/2/2011 م أن الشرطة اليمنية سمحت لجماعات مسلحة موالية للحكومة بمهاجمة متظاهرين سلميين في العاصمة اليمنية صنعاء ليلة 22 فبراير/شباط 2011 م، وقتلت متظاهرا معارضا للحكومة وأصابت 38 آخرين. وطالبت المديرة التنفيذية لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المنظمة سارة ليا ويتسن بمحاسبة عناصر الشرطة التي أكدت أنها وقفت جانبا وتركت الآخرين يؤدون عملها القذر نيابة عنها.
- في 3 يونيو 2011م قامت خلايا إرهابية بارتكاب جريمة الاعتداء الإرهابي على مسجد دار الرئاسة اليمني بصنعاء والتي قتل فيها 15 شخصا وأصيب أكثر من 250 شخصا من كبار قيادات الدولة العليا ، وكان على رأس قتلى هذا الحادث الإرهابي رئيس مجلس الوزراء اليمني الأسبق عبد العزيز عبد الغني.
- جريمة الإبادة الجماعية الإرهابية التي ارتكبها تنظيم القاعدة الإرهابي في جزيرة العرب بتاريخ 21مايو 2012م في ساحة ميدان السبعين بصنعاء ،وبواسطة تفجير انتحاري لنفسه مما أدى إلى قتل فيها حوالي 115 شخص وأصاب قرابة ثلاثمائة آخرين وجميعهم عزل من السلاح ومن منتسبي الأمن المركزي اليمني كانوا في وسط ساحة ميدان السبعين بصنعاء بتاريخ 21 مايو الحالي وهم في حالة القيام ببروفات لغرض العرض العسكري للاحتفال بالعيد الوطني اليمني يوم 22 مايو من كل عام ،وهذا الحادث الإرهابي أدانه المجتمع الدولي بالإجماع بقرار 2051 الصادر عن مجلس الأمن الدولي وطالب بملاحقة مرتكبيه وتقديمهم للعدالة .

- جريمة الاعتداء على قيادة المنطقة العسكرية في محافظة حضرموت.
- جريمة مقتل الشيخ سعد بن حبريش مقدم قبائل الحموم ومرافقيه في حضرموت في تاريخ 2ديسمبر2013من قبل أفراد نقطة عسكرية كانوا يمرون بها.
- مجزرة مستشفى مجمع الدفاع (العُرضي) في5ديسمبر2013م التي ّذهب ضحيتها عشرات الشهداء والجرحى من المرضى والزوار والأطباء والممرضين و مجزرة كلية الشرطة اللتين ذهب ضحيتهما عشرات من الشهداء والجرحى من العسكريين ورجال الآمن ، وغيرها من جرائم قتل سابقه فهي جميعها مجازر وحشيه شنيعة.
- مجزرة الضالع المعروفة بمجزرة سناح في27ديسمبر2013م من قِبل اللواء 33 مدرع المرابط في الضالع ضد المدنيين من أبناء المحافظة وهم في مجلس عزاء في منطقة سناح والتي ذهب ضحيتها 22 شهيداً وعشرات الجرحى من الأطفال والشباب والشيوخ كغيرها من مجازر وجرائم القتل الجماعي التي وقعت في الآونة الأخيرة في اليمن.

نماذج للجرائم ضد الإنسانية على المستوى الوطني:

- أعربت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بيان لها عن عميق قلقها لتوسع السلطات الأمنية اليمنية في استخدام العنف المفرط بحق المتظاهرين العُزل، معتبرة أن ذلك يشكل "جريمة ضد الإنسانية" لا يجوز التسامح إزاءها. وقالت أن العنف المفرط، وخاصة استخدام الرصاص الحي، جرى استخدامه بشكل سافر يوم الثلاثاء 9/3/2011 م ضد المعتصمين في ميدان التغيير وسط صنعاء وأضافت أن ذلك "يضفي على الظاهرة طابعاً نمطياً ومنهجياً ويشكل جريمة ضد الإنسانية لا يجوز التسامح إزاءها.
- اتهمت منظمة العفو الدولية في تقرير صدر يوم 6 أبريل السلطات اليمنية باستخدام "القوة المفرطة على نحو فج" ضد المتظاهرين المناوئين للحكومة، داعية إلى إجراء تحقيق خارجي في تلك الهجمات. وقالت المنظمة الحقوقية في تقريرها "لحظة الحقيقة لليمن" إن نحو مائة شخص قتلوا منذ بداية العام الجاري في المظاهرات المطالبة برحيل الرئيس علي عبد الله صالح.

واتهمت السلطات اليمنية بالتصرف بعدم الاكتراث بأرواح البشر وبمواصلة سياسة الإفلات من العقاب. كما انتقدت المنظمة بشدة نفس السلطات بسبب اعتقالها المئات من نشطاء المعارضة ومواصلتها لما سمته قمع الصحفيين واستخدام التعذيب بل وقتل معتقلين على أيدي قوات الأمن. ورأت أن من بين أكثر الأحداث المزعجة ما حدث بمحافظة عدن (جنوب) في فبراير/2011الماضي، حيث قالت إن قوات الأمن منعت الأهالي من نقل الجرحى للمستشفى بعدما أطلقت قوات الحكومة النار على المتظاهرين والمارة .

نماذج لجرائم الحرب على المستوى الوطني:

- التهجير القسري : وهي جريمة تتمتع بخاصية يمكن من خلالها تصنيفها كجريمة حب أو جريمة ضد الإنسانية .ذلك لأن سياسة الإبعاد والتهجير والترحيل الجماعي والفردي سياسة خطيرة مارستها العصابات الصهيونية بحق المواطنين الفلسطينيين وشابههم بذلك النظام اليمني. مفهوم التهجير والنقل الإلزامي: ويتجسد من خلال القيام بطرد الأشخاص من الأماكن الذين يتواجدون عليها بشكل قانوني إلى أماكن أخرى. المدعي أو الضحية يجب أن يقوم بتقديم البرهان لإثبات أمرين: الأول هو استعمال القوة في طرده والثاني هو شرعية تواجده في المكان.

وقد جاء التفسير الدولي للإجلاء, أنه يعني نقل الشخص رغمًا عنه داخل أو خارج الحدود الوطنية، ويشكل بذلك ممارسة قسرية غير قانونية للأشخاص المحميين، ويمثل انتهاكًا خطيراً وخرقاً فاضحاً لاتفاقية جنيف الرابعة، والمادة 147 منها تعتبره جريمة حرب "يحظر النقل الجبري أو الفردي للأشخاص المحميين أو نفيهم من الأراضي المحتلة إلى أراضي دولة الاحتلال أو إلى أراضي أي دولة أخرى محتلة أو غير محتلة أياً كانت دواعيه".

وعدّ قانون روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الإبعاد جريمة حرب، وعرف الإبعاد القسري بأنه: تهجير قسري للأشخاص المعنيين عن طريق الطرد، أو غيره من أفعال الإكراه.

المادة السابعة (د) من قانون روما أيضاً نصت على أن "الإبعاد القسري للسكان يشكل كذلك جريمة ضد الإنسانية في حال تنفيذه على نطاق واسع أو بطريقة منظمة كجزء من سياسة حكومية".

وبالإضافة إلى ذلك كانت المادة التاسعة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واضحة في نصها (لا يجوز اعتقال أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً)؛ بمعنى أن الإبعاد هو ممارسة محظورة وغير قانونية وفقاً للقانون الدولي، ولا يجوز اللجوء لممارسته، وتعتبر ممارسته أياً كانت الظروف والدوافع جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب تستوجب الملاحقة والمحاكمة الدولية.

- محافظة أبين تعرض بداية من شهرإبريل2011م نحو 150000مواطن من ساكنيها لحالة تهجير قسري عن ديارهم,بعد استيلاء جماعات إرهابية عليها بعد تسليم الجيش مواقعه وعتاده دون مقاومة تذكر.
- إجبار ألاف من سكان منطقة دماج على الهجرة القسرية لموطنهم لأسباب تتعلق بعقيدتهم الدينية,وظهر قصور الأداء الحكومي وغياب التدخل الحاسم من قبل الدولة.

الانتهاكات الجنائية الدولية لحقوق الطفل:

الانتهاكات الجنائية الدولية لحقوق الطفل ترد على نوعين:

النوع الأول من هذه الانتهاكات وهو الانتهاكات الجنائية ذات الصفة الدولية التي تشمل جرائم استرقاق الأطفال وجرائم الاستغلال الجنسي لهم.

أما النوع الثاني من هذه الانتهاكات وهو الانتهاكات الجنائية ذات الطبيعة الدولية التي تشمل جرائم النزاعات المسلحة ضد الأطفال وجرائم الإبادة الجماعية ضدهم.

كشفت منظمة اليونيسيف التابعة للأمم المتحدة في أبريل2011 أن 73 طفلا يمنيا قتلوا خلال الأحداث الجارية في اليمن. وطالبت الحكومة بالتقيد الصارم باتفاقية حقوق الطفل.

تذكير :

سبق للجمهورية اليمنية التوقيع عام 2002م على اتفاقية روما بإنشاء محكمة الجنايات الدولية في مؤتمر روما كما سبق لها أن استضافت عام 2004م - في القصر الجمهوري مؤتمراً دولياً حول الديمقراطية ودور محكمة الجنايات الدولية حضره المدعي العام لمحكمة الجنايات الدولية وبعض المسئولين الممثلين للمحكمة ووزراء خارجية الدول الكبرى وأمين عام جامعة الدول العربية وممثل عن الأمين العام للأمم المتحدة ووفود تمثل مختلف دول العالم.

مركز أبعاد للدراسات والبحوث
Abaad Studies & Research Center

الاستقطاب الاقليمي والصراعات الدولية ودورها في تغذية جماعات العنف

نبيل سعيد احمد الصانع

يناير/تشرين الثاني

2014

abaadstudies
www.abaadstudies.org

التفاصيل :

- **الاستقطاب الاقليمي والدولي في اليمن ودوره في تغذية جماعات العنف المسلحة.**
- **لاستقطاب السعودي الايراني والروسي الأمريكي والتدخلات البريطانية والفرنسية والتأثيرات غير المباشرة للحرب الدائرة في سوريا والعراق وتأثيرات احداث مصر .**
- **ربط نتائج ما حصل في دماج والعرضي وحضرموت والضالع بهذه التدخلات**

لا شك ولا ريب ان الناظر والمراقب والباحث في احوال اليمن السياسية سيجد من الواضح والجلي ان اليمن اصبحت ساحة للاستقطاب الاقليمي والدولي خاصة من طرفي النقيض السعودية وإيران , بل ان بعض السياسيين قال صراحة ان اطراف يمنية تخوض حرب بالوكالة عن هاذين البلدين في اليمن .

والاستقطاب الحاصل من هذه الاطراف الاقليمية شمل فئات مختلفة التوجهات , وقد ذكرت بعض الصحف عن لقاءات لجماعات ذات توجه سلفي بالسفير الايراني في صنعاء ولقاءات مماثلة للسفير السعودي بصنعاء لقيادات حوثية , وتحت اسباب ومبررات مختلفة .

كما لم يعد خافياً التواصل الذي تقوم به هذه الاطراف الاقليمية مع قيادات في الحراك الجنوبي حيث يرى كثيرون ان الطرفين السعودي والإيراني يحاولان بسط اكبر قدرة من السيطرة والنفوذ بجنوب اليمن والتي يعدها كثيرون منطقة هامة بالنسبة للصراع الاقليمي في المنطقة .

بالنسبة للتغلغل الايراني في المنطقة العربية عامة مثل العراق ولبنان وسوريا والبحرين وفي اليمن بشكل خاص يراه بعض المراقبين يتكئ على ورقة التباين المذهبي والطائفي من جهة ومن جهة اخرى غياب مشروع عربي واضح المعالم , وهو تغلغل لم يعد بحاجة للمعلومة والتحليل والاستنتاج لأنه اصبح ظاهرة بارزة للعيان وتضخمت بشكل كبير بعد ثورات الربيع العربي . وبعد ثورة 11 فبراير 2011م الشبابية الشعبية في اليمن.حيث اعتبرها البعض نقطة بروز النفوذ الايراني من الخفاء الى العلن .

ايضاً هذا النفوذ الايراني المتعاظم في المنطقة نتيجة وتحصيل حاصل للفراغ الاستراتيجي الكبير الذي خلفه سقوط بغداد في ابريل 2003م وسقوط نظام صدام حسين الذي كان بمثابة حائط الصد الاول في وجه المشروع الايراني للتمدد للسيطرة على العالم العربي .

تاريخ مختصر للعلاقة بين اليمن وإيران:

العلاقات الرسمية :

رسميا لم يكن هناك أي علاقة قائمة بين اليمن وإيران حتى قيام الثورة الإسلامية الإيرانية 1979م، والتي ما لبثت أن دخلت في صراع مرير مع نظام حزب البعث العربي الحاكم حينها في بغداد بقيادة الرئيس العراقي الراحل صدام حسين والذي كانت له علاقة على أعلى المستويات مع النظام السياسي الحاكم حينها شمالا في اليمن قبل إعلان الوحدة اليمنية في 22 مايو (أيار) 1990م.

وفي تلك الفترة وصلت العلاقات الثنائية بين نظامي بغداد وصنعاء إلى مستوى التحالف الاستراتيجي والتنسيق والشراكة بالحرب ضد جمهورية إيران في حرب الثماني سنوات 1980م - 1988م، والتي شاركت فيها اليمن بإرسال عشرة ألوية عسكرية للقتال إلى جانب الجيش العراقي، بحسب تصريح الرئيس السابق صالح لقناة «العربية» .

أما مبدأ تصدير الثورة الذي بدأت برفعه جمهورية الخميني الإسلامية مبكراً ، فلم يكن له أي تأثير على المستوى الشعبي باستثناء بعض النخب «الشيعية» مما دفع بالإيرانيين إلى وضع استراتيجية خاصة لتصدير ثورتهم وذلك باستقطاب طلاب يمنيين للدراسة في الجامعات والحوزات والحسينيات الإيرانية في طهران ودمشق وبيروت على حد سواء طوال فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي.

لكن الإشكالية التي وقفت أمام عدم نجاح هذه الفكرة بشكل كبير هي التباين المذهبي بين الحالتين الشيعيتين الزيدية يمنيا والاثنى عشرية إيرانيا، مما حد من التأثير الكبير لمبدأ تصدير الثورة الإيرانية، هذا عدا عن حالة العداء التي كانت حاصلة إيرانيا تجاه اليمن بنظامه السياسي الحاكم المساند حينها لخصمها اللدود نظام صدام حسين في بغداد.

وبإعلان الوحدة اليمنية في مايو 1990م، أدركت بعض الدول ومنها إيران أهمية هذا التحول الكبير في المشهد السياسي اليمني، فعملت على إعادة علاقتها وبقوة خلال تلك المرحلة، وهي المرحلة التي أثمرت اختراقات إيرانية عديدة للحالة المذهبية في اليمن، فعملت على تشكيل خلايا تبشيرية بالتشيع الاثنى عشري، وحاولت التقرب مع الحالة الشيعية الزيدية، من خلال عدد من الأنشطة، كدعوة عدد من ممثليها لزيارة طهران، تحت لافتات عدة كالمشاركة باحتفائية الثورة الإسلامية ومؤتمرات الصحوة الإسلامية وغيرها.

بيد أن اللافت في تلك المرحلة الجديدة في اليمن حينها بعد الوحدة، هو التحولات السياسية والثقافية الكبيرة المصاحبة لإعلان قيام الوحدة اليمنية التي تبنت التعددية السياسية والثقافية دستورياً ، وهو ما أثمر عددا من الأحزاب والصحف والتيارات والجماعات ، وعاشت اليمن فترة من أفضل فتراتها السياسية على مدى فترة انتقالية استمرت قرابة ثلاثة أعوام، انتهت بإجراء انتخابات أبريل 1993م، التي أدت للأسف لتفجر حرب صيف 1994م، التي مثلت انتكاسة كبرى للسياسة في اليمن.

وطول الفترة بين 1994م وحتى 2004م، كانت العلاقة اليمنية الإيرانية على مستوى جيد، تمكن الإيرانيون خلالها من التبشير المذهبي بشكل كبير، بواسطة كوادر شيعية عراقية ممن كانوا مقيمين في اليمن تحت ذريعة النزوح جراء الحصار الأممي المضروب على العراق حينها. وكان ذلك التبشير على محورين، الأول التبشير بالاثنى عشرية، وكانت نتائجه غير مشجعة، فيما المحور الثاني وهو الأهم وذلك بإقامة علاقة جيدة مع رموز الزيدية الشيعية، التي أثمرت بعد ذلك ما بات يعرف بالظاهرة «الحوثية» التي فجرت في يونيو (حزيران) 2004م ست جولات من المواجهات المسلحة مع قوات النظام اليمني في محافظة صعدة الشمالية على التخوم الجنوبية للمملكة العربية السعودية.

وخلال الفترة الواقعة بين 2004م و2011م شابت العلاقات اليمنية الإيرانية نوعا من الفتور والتوجس والريبة، نتيجة للاتهامات اليمنية المتكررة، للحكومة الإيرانية بوقوفها وراء دعم وتشجيع جماعة الحوثي المتمردة، وظلت تلك الاتهامات دون أي إثبات مادي معلن حينها، فيما كانت تصر الحكومة الإيرانية على النفي القاطع، وهو النفي الذي كان يفسره الجانب اليمني بأن الدعم ليس رسمياً وإنما يقدم للمتمردين الحوثيين من خلال المرجعيات الشيعية وحوزاتها الدينية في الخليج.

لكن التطور الخطير في مسار العلاقة الإيرانية اليمنية، هو التحول الحاصل بعد قيام الثورة الشبابية السلمية فبراير (شباط) 2011م، حيث ظهر جلياً مدى حقيقة التوغل الإيراني في الحالة المذهبية، والاتكاء عليها في تموضع نفوذها، شمالا، وبتحالفات سياسية جنوبا.

فقد ظهر المشروع الإيراني، بتحالفات جديدة خارج إطار النمط المألوف مع الأقليات الشيعية، فقد مدت إيران خيوط تحالفاتها مع عدد من الشخصيات السياسية والواجهات الاجتماعية في عدد من المناطق اليمنية كتعز وغيرها من محافظات جنوب اليمن السنية، كما هو الحال لعلاقتها مع نائب الرئيس السابق علي سالم البيض المقيم حاليا في بيروت حيث محطته الفضائية «عدن لايف»، التي تبث بدعم إيراني من الضاحية الجنوبية.

تعاظم نفوذ إيران في يمن ما بعد ثورة 2011

* ما يميز هذه المرحلة، هو الدور الإيراني المتعاظم وتمدد نفوذها على المشهد السياسي والثقافي والاجتماعي، بفعل الغياب الكبير لأي مشروع أو دور مقابل عربياً وخليجياً تحديداً ، فعلى مدى الشهور الأولى للثورة السلمية كان يعزف الإعلام الإيراني على أن هذه الثورة هي امتداد واستلهام طبيعي للثورة الإسلامية في طهران ، ونزلت المجاميع الحوثية للساحات مشاركةً بالثورة السلمية.

لكن التحول المفاجئ، في موقف إيران وحلفائها من الثورة، كان بعد مجزرة جمعة الكرامة في مارس (آذار) 2011م، والانشقاق الكبير الذي أحدثه اللواء علي محسن الأحمر قائد المنطقة الشمالية الغربية حينها، عن نظام صالح، وتطورات الأحداث السياسية بعدها، ممثلا بما عُرف بالمبادرة الخليجية المعلنة في 3 أبريل 2011م، حيث غير الإعلام الإيراني وحلفاؤه من موقفهم تجاه الثورة، والانتقال مباشرة إلى مربع الثورة المضادة، بالتحالف غير المعلن مع الرئيس السابق علي عبد الله صالح وبقايا نظامه.

تعاظم النفوذ الإيراني يزداد طردياً اليوم مع ضعف أداء الدولة اليمنية لقد بات معروفا للجميع محاولة الرئيس السابق وأنصاره وحلفائه الجدد، والذين لا يزالون ممسكين بنصف الحكومة الحالية، عرقلة العملية السياسية بممارستهم التخريبية للمصالح العامة كالكهرباء وأنابيب النفط والغاز، وافتعال للفوضى الأمنية بحسب تقرير مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة جمال بن عمر لمجلس الأمن الدولي في 16/2/2013م والذي أشار أيضا إلى نائب صالح السابق علي سالم البيض، ودوره هو الأخير في عرقلة العملية السياسية، وكلاهما صالح والبيض باتا حليفين لإيران.

لا شك أن كل هذا ساعد المشروع الإيراني بتوسيع ساحة استقطاباته وتحالفاته داخل الخارطة السياسية اليمنية، في كل اتجاهاتها وأطرها شمالاً وجنوباً ، وتبلورت من هذا التمدد حالة أكثر شبها للحالة اللبنانية، التي يراد إعادة استنساخها يمنيا من خلال ما يحدث حاليا من دعم مالي وإعلامي وعسكري وتدريبي لكوادر وأفراد جماعة الحوثي، تجلى ذلك بشكل كبير من خلال فعالية دفن رفات زعيم الجماعة حسين بدر الدين الحوثي في 7/6/2013م، في مدينة صعدة، تلك الفعالية الاستعراضية التي ظهرت بها الجماعة كنسخة يمنية لحزب الله اللبناني باللباس العسكري لأفراد أمن الجماعة والبساط الأحمر الذي يمرون عليه وشعاراتها المرفوعة.

اليمن في الاستراتيجية الإيرانية :

* تمثل اليمن البوابة الجنوبية للوطن العربي عموما والجزيرة العربية والخليج بشكل خاص، وتنبع أهمية اليمن من إطلالها على أهم ممرات الطاقة والتجارة العالمية ممثلا بمضيق باب المندب، الذي يمر خلاله ما يقارب 3.2 مليون برميل نفط يوميا.

ولا تغفل الاستراتيجية الإيرانية أيضا في نظرها لليمن كونها تمثل العمق الديموغرافي البديل والطبيعي للمجتمعات الخليجية التي باتت اليوم مؤشراتها الديموغرافية تنذر بالكارثة المحتملة، المتمثلة بالاختلال الديموغرافي الذي بات يتهددها لصالح عدوها الرئيس إيران وجالياتها الكبيرة في الخليج.

كما تنظر إيران لليمن أيضا بأنها البديل المحتمل والأنسب لمواجهة أي تطورات في المشهد السوري، قد تؤدي لسقوط نظام الأسد وتداعيات ذلك السقوط على النفوذ الإيراني في سوريا ولبنان.

أميركا والنفوذ الإيراني في اليمن:

* يدرك المراقبون لسير عملية الصراع الأميركي - الإيراني في الشرق الأوسط، حقيقة أن ذلك الصراع لا يخرج عن كونه صراع نفوذ ومصالح، وليس صراعا آيديولوجيا عقائديا، بحسب ما يفضل الإيرانيون تقديمه من خلال شعاراتهم التضليلية للشارع البسيط، كالشعار الذي ترفعه جماعة الحوثي في اليمن: «الموت لأميركا.. الموت لإسرائيل.. اللعنة على اليهود.. النصر للإسلام».

ولا شك أن أوضح مثال لحقيقة الصراع الأميركي الإيراني على المصالح ومناطق النفوذ هو ما دار على أرض العراق على مدى الفترة التي تلت سقوط بغداد 2003م وحتى اللحظة، حيث لم يجد الأميركان من بد أمام الحضور الكبير للنفوذ الإيراني في المشهد العراقي وإمساكها بكل ملفات الوضع العراقي الأمنية والسياسية والاقتصادية، من خلال أحزابها السياسية وميليشياتها المسلحة ومرجعياتها الدينية في كربلاء والنجف، وغيرها، لذا كان من الطبيعي حينها تلك الطريقة المهينة التي سلم بها الأميركان العراق لإيران على طبق من ذهب.

مؤشرات التوجه الأميركي للتعامل مع النفوذ الإيراني في اليمن كأمر واقع، باتت خطيرة وحاضرة بقوة، فكثيرا ما يتم الحديث عن ضغط السفير الأميركي لإضافة ناشطين محسوبين على جماعة الحوثي، كأعضاء في مؤتمر الحوار، فيما الضغط باتجاه حصر تمثيل قضية صعدة من قبل الحوثيين دون غيرهم،

وإعطائهم عددا كبيرا من المقاعد في الحوار الوطني، مع أن قضية كصعدة متعددة الأطراف، وما الحوثيون فيها سوى طرف واحد ضمن كل الأطراف، فيما جرى حصر تمثيلها بهم دون غيرهم، فيما أبناء المحافظة الذين تم تهجيرهم من قبل هذه الجماعة، لم يتم تمثيل أي منهم في مؤتمر الحوار الوطني.

يصر دائما السفير الأميركي بصنعاء جيرالد فايرستاين في معرض حديثه أو إجاباته عن تساؤلات الصحافيين عن حقيقة الشعار الحوثي الموجه ضد الأميركان، فيرد بما يوحي أن ذلك الشعار، مجرد شعار للاستهلاك الإعلامي بقوله : «نحن نتعامل مع الأفعال لا الأقوال»، مما يعني أن ذلك لا يشكل أي خطر على أميركا ومصالحها، من هذه الجماعة التي ترفع شعار «الموت لأميركا» وربما في هذا شيء من المنطق أميركياً، كون كل ضحايا هذه الجماعة هم يمنيون فقط.

أجراس الخطر وسيناريوهات على الأرض :

* بات أكثر وضوحا الآن حقيقة السيناريو الإيراني واضح المعالم لتطويق المنطقة العربية وتشكيل ما أطلق عليه الهلال الممتد من باكستان مرورا بإيران فالعراق فسوريا فلبنان، ومن ثم التوجه لإشعال فتيل الأقليات الشيعية في الخليج العربي، وما يجري حاليا في سوريا من تدخل إيراني سافر في القتال هناك بشكل مباشر من خلال ألوية الحرس الثوري أو غير مباشر من خلال قوات حزب الله ولواء أبو الفضل العباس العراقي، لهو دليل كاف على حقيقة ذلك السيناريو الإيراني المرسوم للمنطقة العربية.

أما يمنياً فقد بات واضحاً أيضا أن المشروع الإيراني باتت له عناوينه الرئيسة التي تمثله وتعمل تحت غطائه كجماعة الحوثي وفصيل الحراك الجنوبي الانفصالي عدا عن تيار الرئيس السابق علي عبد الله صالح في المؤتمر الشعبي العام، الذي بات في تحالف واضح وغير معلن مع جماعة الحوثي، وإذا ما تم تحديد هذه الأطراف كحوامل للمشروع الإيراني في اليمن، يكون قد وضحت الرؤية للتعامل مع هذا الوضع ومتغيراته.

يحرص الخبراء والمهتمون بهذا الشأن، على أن تكون هناك خطة واستراتيجية واضحة للتعاطي مع هذا الوضع، بالنظر إلى تلك الأطراف المتحالفة مع إيران أنها جزء من مشروعها في المنطقة، التي باتت مهددةً برمتها بحرب طاحنة.

التعامل مع حلفاء المشروع الإيراني بجدية وحذر شديدين، ومن ثم اتخاذ موقف واضح وحازم حيال تلك الأطراف، التي تقدم نفسها للخليجيين كتيار الرئيس السابق صالح، على أنه حليف للأنظمة الخليجية في وجه الإخوان المسلمين في اليمن، فيما هو في حقيقة الأمر حليف غير معلن لإيران ومشروعها بتحالفه مع جماعة الحوثي ودعمه لنظام بشار وميليشيات حزب الله .

تاريخ مختصر للعلاقة بين اليمن والسعودية

بدأت العلاقات السعودية اليمنية عام 1934م عقب الحرب السعودية اليمنية وتوقيع معاهدة بين عبد العزيز آل سعود والإمام يحيى حميد الدين المتوكل. وفقا لغريغوري غوس أستاذ العلوم السياسية بجامعة فرمونت الأميركية ، فإن السعودية لها هدفان رئيسيان في اليمن :

- منع أي شكل من أشكال الوحدة اليمنية لإنها قد تكون دافعاً لنقض المعاهدة التي تمت عام1934. وقد أثرت السعودية على قرارات الجمهورية العربية اليمنية (اليمن الشمالي) بشأن الوحدة من سبعينيات القرن العشرين.
- تحاول السعودية منع أي قوة أجنبية من بناء قواعد تأثير لها في اليمن لإن من شأن ذلك أن يؤثر على الأحداث في اليمن وشبه الجزيرة العربية ككل وتفضل لو كانت كل الأنظمة في شبه الجزيرة ملكية وأن تكون علاقتها باليمن كعلاقتها بالإمارات الصغيرة على الخليج العربي.

المنظور الإقليمي:

إن العلاقات بين اليمن والسعودية ليست علاقة بين دولتين بالضرورة ، فالسعودية لم تكن يوما حليفاً للحكومة اليمنية بل مع مراكز قوى معينة على حساب السيادة وشرعية المؤسسات ، بدفع الأموال لمساعدة القبائل على البقاء في أكبر قدر ممكن من الإستقلالية ، بحيث تستطيع السعودية أن تؤمن المصالح التي تريد في اليمن وتؤثر على القرار السياسي في الجمهورية الضعيفة ومساعدة المشايخ على انشاء شبكات محسوبية واسعة خاصة بهم بعيداً عن تأثير الحكومة لعرقلة أي جهد منها لكسب ولاء قبائل أخرى .

قبل الوحدة اليمنية عام 1990م ، عملت السعودية على زرع عملاء لها في شمال وجنوب اليمن لعرقلة الجمهوريات والأنظمة الجديدة التي ظهرت في ستينيات القرن العشرين، فشلت السعودية في جنوب اليمن ونجحت في شماله. وفشلت في منع قواعد التأثير مثل الإتحاد السوفييتي من التواجد بجنوب اليمن ولكنها نجحت في الشمال،

فخرج الجيش المصري المساند للجمهوريين خلال ثورة 26 سبتمبر وتمكنت السعودية من منع علاقات مباشرة بين اليمن الشمالي والولايات المتحدة ولعبت دور الوسيط بينهما في أهم الإتفاقيات بين واشنطن وصنعاء

الملك عبد العزيز ملك السعودية، يشاع أنه أوصى أبنائه بإضعاف اليمن بأي وسيلة وبغض النظر عن صحة الإشاعة فإنها ركيزة العلاقة السعودية ـ اليمنية

في عام 1937م طلب الملك عبد العزيز من الإمام يحيى أن يعيد النظر في إعتبار أحمد بن يحيى ولياً للعهد لإن ابن سعود لم يكن يثق في الإمام أحمد. فاستغل الإمام عبد الله الوزير الذي قاد الجانب اليمني خلال المفاوضات عام 1934م الوضع وطلب دعماً من ابن سعود ضد الإمام أحمد، فعبد الله الوزير مثله مثل كثير من الزيدية لا يؤمن بتوريث الإمامة وكان معارضا لتوريث الإمام يحيى ابنه أحمد، فقامت ثورة الدستور عام 1948م ولكن لطبيعة الإنقلاب الدستورية، تجاهل ابن سعود مشاعره اتجاه الإمام أحمد ودعمه لوجيستياً لإستعادة صنعاء وقمع ثورة الإمام الوزير وعمد عبد العزيز إلى تأخير وصول بعثة جامعة الدول العربية لـ"تقصي الحقائق" حتى يتمكن الإمام أحمد من قمع الثورة قبل وصولهم.

مع ذلك كان الشك وعدم الثقة عاملا ملازما للعلاقات رغم دعم ابن سعود للإمام، فقام الأخير بعقد علاقات مع جمال عبد الناصر والإتحاد السوفييتي والصين وتلقى شحنات من الأسلحة عام 1956م من السوفييت. عبر السعوديين عن تحفظاتهم من تحركات الإمام أحمد للمعارض حينها عبد الرحمن الإرياني وتعهدوا بدعم الأخير للإطاحة ب أحمد حميد الدين المتوكل شريطة أن يبقى النظام الملكي قائماً كما هو ولكن آل سعود لم يقدموا على عمل ضد الإمام أحمد لإنهم كانوا يخشون البديل .

بعد تفكك الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا ، أراد جمال عبد الناصر ضرب ماكان يصفه بالقوى الرجعية والمتخلفة المعارضة للوحدة العربية، فقد سخر الإمام أحمد حميد الدين من الوحدة العربية والإشتراكية في قصيدة هاجم فيها جمال عبد الناصر فعمل الأخير على دعم الضباط الأحرار اليمنيين في إنقلاب او ثورة 26 سبتمبر 1962م .

أرسل جمال عبد الناصر ألف جندي مصري في أكتوبر 1962م ، وكانت لفتة رمزية تظهر دعم القيادة المصرية للنظام الجمهوري الجديد ولكن عدد الجنود المصريين تزايد في 1963م بقيادة عبد الحكيم عامر .

الوجود المصري أزعج آل سعود كثيراً، لإنه قوى مناعة نظام جمهوري ناشئ وضعيف في الجزيرة العربية، وأصبح بإمكان المصريين دعم الثورات في جنوب اليمن وربما داخل مملكة ال سعود نفسها

شكل اعتراف الإدارة الأميركية برئاسة جون كينيدي بالجمهورية الناشئة في 17 نوفمبر 1962م صفعة قوية في وجه آل سعود، وكان الأميركيون يريدون الحد من النفوذ السوفييتي في المنطقة وطلبوا إيقاف الدعم السعودي للقوات الملكية وأن ينسحب الجيش المصري من اليمن.

بدا واضحاً من لهجة الإدارة الأميركية أنها تعتبر النظام الجمهوري الممثل الشرعي للشعب اليمني مطالبة بتحسينات داخلية في السعودية عوضاً عن التدخل في اليمن , كان لتلك اللهجة من حليف السعودية الإستراتيجي والضامن الأقوى لأمن المملكة أثر بالغ على الأسرة السعودية المالكة .

حاولت الولايات المتحدة طمأنة آل سعود بإرسال طائرات للتحليق فوق المدن السعودية الكبرى ولكنها لم تقترب من الحدود اليمنية .

الأحداث في اليمن أوجدت إنقساماً بين الأسرة السعودية الحاكمة فانشق مجموعة من الأمراء عُرفوا بـ"الأمراء الأحرار" مطالبين بتغييرات في بنية النظام السياسي الحاكم أبرزهم طلال بن عبد العزيز وبدر بن عبد العزيز بينما كان خالد بن عبد العزيز وفيصل بن عبد العزيز قد حسموا موقفهم بدعم الملكيين.

كانت الحرب في اليمن من أبرز الأسباب التي دفعت الأسرة لعزل الملك سعود بن عبد العزيز .

رأى الملك فيصل بن عبد العزيز في بريطانيا حليفاً بديلاً عن الولايات المتحدة لإن البريطانيين كانوا معارضين للتواجد المصري بشمال اليمن لإن المصريين كانوا يدعمون الفصائل المناهضة لوجود الإنجليز في عدن .

أرسل جون كينيدي مبعوثه الخاص إلى عدن في 1963م وهو ما شكل فرصة للبريطانيين لمحاولة تقديم إتحاد الجنوب العربي ككيان شرعي مستقل وليس مجرد صنيعة بريطانية , ولكن محاولات البريطانيين وقعت على أذن أميركية صماء ودعم البريطانيون السعودية بالأسلحة والصواريخ الباليستية لمواجهة أي خطر محتمل من الجيش المصري والنظام الجمهوري الجديد في شمال اليمن,

كان الموقف الأميركي مؤثراً وأدرك آل سعود أن النظام الملكي لن يعود إلى اليمن فاستغل فيصل الإنقسام بين الفصائل المؤيدة للجمهوريين وعمل على إستمالة القبائل و"القوى التقليدية" التي انضمت لثورة الجمهوريين، أبرز هولاء كان عبد الله بن حسين الأحمر شيخ مشايخ حاشد الذي لم ينضم للجمهوريين الا انتقاماً لإعدام الإمام أحمد للشيخ حسين وحميد الأحمر. وقوى كانت تعرف عن نفسها بأنها "إسلامية لا ملكية ولا جمهورية" على حد تعبيرها كانت تلك فرصة فيصل الذهبية لإختراق المربعات الجمهورية فعُزل عبد الله السلال وعُقدت مؤتمرات للقبائل كانت قد اختفت بداية الثورة وتولى عبد الرحمن الإرياني رئاسة البلاد ولم يعد من مبرر للسعودية لدعم بيت المتوكل.

استمر عملاء السعودية بتلقي الأموال عن طريق "اللجنة الخاصة" وكان عبد الرحمن الإرياني متساهلاً وعمل هولاء على منع أي تقدم نحو الوحدة بين الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية التي نالت إستقلالها عقب خروج الإنجليز عام 1967م. وبلغ مقدار الأموال والرشاوي التي تُصرف على مسؤولين ومشايخ قبائل في شبكة كبيرة مرتبطة ارتباطا مباشراً بالسعودية قرابة ثلاث مليون ونصف دولار سنوياً وعدد هؤلاء يقدر بالآلاف داخل اليمن .

أطاح المقدم إبراهيم الحمدي بالقاضي الإرياني وأستخدم القبائل طعما مرحلياً لإدراكه أنهم أصحاب القوة على أرض الواقع فعزل سنان أبو لحوم شيخ مشايخ بكيل وأقال أقاربه من الجيش اليمني- فقد دأب مشايخ القبائل على الضغط على رؤوساء اليمن بتعيين أقاربهم في مناصب عليا في الجيش- سبب تحرك الحمدي ضد أبو لحوم كان لإيهام السعودية أنه حليف لها لإن سنان أبو لحوم على رأس فصيل قبلي لا تثق فيه السعودية، حتى لا تدعم السعودية الفصائل القبلية الأخرى. إلا أن عبد الله بن حسين الأحمر أدرك نوايا الحمدي وحاول حشد أنصاره بأرياف صنعاء للإطاحة بالرئيس الجديد ولكن السعودية لم تدعم الأحمر هذه المرة لإنها اعتقدت أن الحمدي يعمل لصالحها.

شرع الحمدي بقصقصة أظافر اللاعبين القبليين ببطئ وبدأ يُخرج الجمهورية الجديدة من العباءة السعودية فعزم على التقارب مع اليمن الجنوبي وبحث الوحدة اليمنية وعقد أول قمة للدول المطلة على البحر الأحمر وعقد صفقات سلاح مع فرنسا وكلها كانت مظاهر "إستقلال خطيرة" على حد تعبير غريغوري غوس.

كشفت وثيقة ويكيليكس المعنونة (1974SANAA00425_b) أن أمير نجران السعودي كان يدفع القبائل في مأرب لعرقلة الحكومة اليمنية من بسط نفوذها على المنطقة وذلك عام 1974م خلال رئاسة إبراهيم الحمدي. أُغتيل الحمدي عام 1977م قبل يوم واحد من زيارته المرتقبة لعدن وقيدت القضية ضد "مجهول".

وفق غريغوري غوس، مدرس العلاقات الدولية بجامعة فرمونت وفرد هاليداي وبرنارد هيكل برفسور دراسات الشرق الأدنى بجامعة برينستون فإن السياسة السعودية تعمل على إضعاف الحكومة المركزية في اليمن بأي شكل كان وغالباً بالأموال, إذ تعتمد المملكة على مشايخ قبائل متنفذين لعرقلة مركزية الدولة فيقول غريغوري غوس، أن حكومة مركزية قوية تعني إنهاء استقلالية القبائل وتمكين الحكومة من تحسين أنظمة الدخل وبالتالي قطع الاعتماد الإقتصادي على السعودية وهو ما لا تريده الرياض رغم أن تصريحاتها توحي بعكس ذلك فبقاء أمر اليمن إقتصادياُ معلق بالرياض أضمن وسيلة للأسرة السعودية بعدم نجاح مشروع الجمهورية في الجزيرة العربية المتمثلة في اليمن وإبقائها ضعيفة ومفككة .

في ثمانينيات القرن العشرين، تزايد إنتاج النفط في اليمن بشكل بطئ وهو ما ساعد على توفير الإحتياط الأجنبي اللازم من النقد وقلل من إعتماد صنعاء على الرياض إقتصادياً وهو تطور لم يغب عن ناظر السعودية.

بعد حرب الخليج الثانية بدأت السعودية بتحذير الشركات النفطية من التنقيب في محافظة الجوف بشمال اليمن بحجة أن المنطقة متنازع عليها .

عقب الوحدة اليمنية عام 1990م، كانت العلاقات متوترة بين اليمن والسعودية لإن معاهدة الطائف التي وقعت عام 1934م نصت على ضم عسير وجيزان ونجران للسعودية حتى العام1992م وبالفعل فقد طالبت الحكومة اليمنية باسترجاع الأراضي فور الوحدة اليمنية عام 1990م, ايضاً فاقم التوتر موقف اليمن "المحايد" من الغزو العراقي للكويت عام 1990م واتهمت حكومة علي عبد الله صالح "جهات أجنبية" عام 1992م و1993م بتدبير إغتيالات لمئات من السياسيين اليمنيين.

رداً على ذلك قامت السعودية ببناء قاعدة عسكرية في عسير وبدأت مشروعا بثلاثة بلايين دولار لتسوير الحدود وضخ الإستثمارات في جيزان .

ثم حاولوا عزل الحكومة اليمنية، كان اليمن قد وقع إتفاقا حدوديا مع سلطنة عمان فقامت السعودية بإثارة خلافها القديم مع السلطنة ضغطا على مسقط لإلغاء الإتفاقية مع صنعاء
قدمت السعودية الدعم للإنفصاليين خلال حرب صيف 1994
وقع علي عبد الله صالح على إتفاقية جدة عام 2000م ورسمت الحدود "رسميا" بموجبها.
أنشئت المملكة العربية السعودية سياج مكهرب على الحدود اليمنية السعودية في2013م بمسافة 2000 كيلو متر ويقول فرانك غاردنر مراسل بي بي سي للشؤون الأمنية، الذي زار الحدود بين البلدين، إن الجزء الأول من الحاجز قد اكتمل بناؤه ،بحيث سيمتد من البحر الأحمر غربا وحتى حدود سلطة عمان شرقا، ويبلغ ارتفاع الجدار ثلاثة أمتار ومزود بأنظمة رصد إلكترونية, واعتبرته الحكومة اليمنية مسبقاً بأنه مخالف لاتفاقية الحدود الموقعة في عام 2000م بين البلدين والتي تضمنت تحديد منطقة الرعي بعشرين كيلو مترا بحيث يحق للرعاة من البلدين استخدام مناطق الرعي ومصادر المياه على جانبي هذا الجزء من خط الحدود استنادا إلى التقاليد والأعراف القبلية السائدة لمسافة لا تزيد عن عشرين كيلو مترا . و تضمنت ايضاً انه لا يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين حشد قواته المسلحة على مسافة تقل عن عشرين كيلو مترا على جانبي الحدود ويقتصر نشاط أي طرف في كل جانب على تسيير دوريات أمن متنقلة بأسلحتها الاعتيادية .
وقالت مصادر أمنية سعودية لبي بي سي إن الإجراء من شأنه حماية المملكة من تنامي ظاهرة العنف في اليمن ويهدف للحيلولة دون دخول يمنيين إلى السعودية بشكل غير شرعي ، ووقف أي نشاط محتمل لتنظيم القاعدة

المملكة العربية السعودية و الارهاب :

السعودية مرشحة لتكون أكبر ممول للجماعات الإسلامية الإرهابية المتشددة مثل تنظيم القاعدة، وحركة طالبان الأفغانية، وجماعة عسكر طيبة في جنوب آسيا
والجهات المانحة في المملكة العربية السعودية تشكل أهم مصدر للتمويل لجماعات سنية إرهابية في جميع أنحاء العالم، وفقا لهيلاري كلينتون ووفقا لورقة سرية وقعت من قبل وزير الخارجية الأمريكي في ديسمبر2009م جاء فيها :
"المملكة العربية السعودية لا تزال قاعدة مالية مركزية لتنظيم القاعدة وحركة طالبان، وجماعة عسكر طيبة وغيرها من الجماعات الإرهابية

الإرهابية وممول العنف في أفغانستان وباكستان جزئيا من قبل جهات مانحة، غنية ومحافظة عبر بحر العرب ولم تفعل حكوماتها شيئا يذكر لإيقاف التمويل .

معظم الإرهابيين في العراق كانوا سعوديين , ثلاث دول أخرى مضافة للقائمة إلى جانب السعودية وهم الكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة إذ تتمول شبكة حقاني من أعمال عديدة داخل الإمارات

تلقت المؤسسات التعليمية للكبار والصغار حول العالم الإسلامي أموالاً سعودية طائلة لنشر المذهب الديني السائد في تلك المملكة و تنفي السعودية هذه الإتهامات وأنها تروج للتطرف الديني أو الثقافي

وعزى بعض المؤيدين لسياسة الولايات المتحدة الخارجية بعد تصاعد خطابات من اليمين الأميركي بوجوب استهداف المملكة عسكرياً، أن ذلك يعود إلى إخفاق سعودي في السيطرة على الإرهابيين وليس سياسة ممنهجة من قبلهم ولكن السعودية نجحت في التخلص منهم عسكرياً داخل أراضيها , بل حتى معارضين سعوديين مثل محمد المسعري ذكر أن ما يسمى بالتنظيمات الجهادية خارج المملكة في العراق أو اليمن مخترقة إستخبارتياً لتنفيذ أجندات سعودية .

في نفس الوقت، لم ينفي الأميركيين التعاون السعودي معهم في هذا الجانب فهناك قاعدة أمريكية داخل المملكة لإنطلاق الطائرات بدون طيار لضرب أهداف تعتبرها الولايات المتحدة مهددة لمصالحها

سر الاطماع الاجنبية لليمن :

لأهمية الموقع الاستراتيجي الذي يتمتع به اليمن يجعل لعاب الأمريكيين والقوى الغربية الطامعة يسيل له.

بإختصار وإيجاز نقدم معلومات هامة عن اليمن وتموضعه الهام في شبه الجزيرة لمن يعلم ولمن لا يعلم.

- اليمن بموقعها الاستراتيجي له ميزة فريده في العالم كونها نقطة الوصل بين عالم التصنيع وعالم الإستهلاك وهي مؤهلة أن تلعب العديد من الإمتيازات الإقتصادية عالميا.

- اليمن التي حباها الله بجزر غنية بمواردها الطبيعية والسياحية في وقت هناك من يلجأ إلى إستحداث جزر صناعية مكلفة.
- اليمن تمتلك ثروة قومية رائدة وربما تتصدر شقيقاتها العربية فيما يخص ثروة العقول البشرية حيث يثبت اليمن تفوقه وتميزه العلمي في جميع جامعات العالم لو وجدت الرعاية والإهتمام لتمكنت من الإمساك بزمام العلوم التطبيقية والطبيعية وتكنولوجيا العصر الحديث.
- اليمن تمتلك ثروة قومية كبيرة بطاقات كامنة في سواعد العمال المهرة للأعمال التقليدية الحركية لو استغلت سوف تكفي لإعمار الوطن العربي كاملاً إن جاز التعبير.
- اليمن تمتلك تنوعا مناخيا وتضاريس جاذبة للإستثمارات المختلفة حيث تحتضن في جنباتها السهل والساحل والجبل والصحراء في وئام تحسد عليه.
- اليمن يحتضنها (بحران) البحر الأحمر غربا والبحر العربي جنوبا وتتوفر فيهما ثروات بحرية هائلة من أسماك نادرة وأحجار كريمة, وشعب مرجانية متنوعة ويمتد حولها أكبر ساحل بحري وتتحكم بأهم الممرات البحرية العالمية.
- اليمن تخبئ في أعماقها الكثير والكثير من الخيرات الظاهرة والباطنة من ثروات نفطية وغازية ومعادن مختلفة وإسمنت وأحجار بناء...الخ.
- اليمن جاذب طبيعي للسياحة بشواهدها المختلفة السياحية البحرية والشاطئية والجزرية والجبلية ((منتجعات سياحية ورياضية جبلية مختلفة)) والسياحة الصحراوية وشواهدها المختلفة الرياضي والترفيهي وغيرها.
- اليمن بلد زراعي يستطيع توفير الأمن الغذائي بمختلف جوانبه.
- اليمن بتراثها وتاريخها مؤهلة أن تلعب دورا رياديا في خدمة أمتها العربية والإسلامية كعمق إستراتيجي لا يمكن تجاوزه.
- اليمن (جغرافيا وديمغرافيا) مؤهلة أن تكون دولة قوية لها ثقلها الإقليمي والعربي والدولي.
- اليمن بطول الحدود البحرية ومزايا الموقع الإستراتيجي تفرض إمكانية التحول إلى دولة بحرية عظمى في المنطقة والعالم.

هـذا هـو اليمـن وهـذا موقعـه الإسـتراتيجي الهـام, بالمختصـر المفيـد لـو سـيطروا علـى العالـم كلـه وبقـي اليمـن خـارج السـيطرة لكانـوا أغبيـاء جـدا, وهـذا مـا يحسـبون لـه ألـف حسـاب والعكـس هـو الصحيـح مـن سـيطر عليـه أمكنـه السـيطرة علـى العالـم, ولكـن ...أنظـروا معـي بتأمـل أيـن هـو اليمـن اليـوم,,,؟؟؟

اليمن .. الأهمية الإستراتيجية والأطماع الدولية والإقليمية

يشـكل الموقـع الاسـتراتيجي الـذي تتمتـع بـه اليمـن عبئـا ثقيـلا عليهـا؛ نتيجـة الأطمـاع الدوليـة عبـر العصـور المختلفـة، بالإضافـة إلـى بـروز قـوى إقليميـة والتحـولات التـي تشـهدها هـذه القـوى، وهـو الأمـر الـذي يضـع أمـن اليمـن واسـتقرارها فـي مهـب هـذه القـوى الإقليميـة والدوليـة

وقديمـا، حافـظ اليمنيـون الأوائـل علـى أسـرار مهنتهـم (التجـارة)، حيـث كانـت اليمـن تسـيطر علـى أهـم طـرق التجـارة العالميـة آنـذاك، لدرجـة أنهـم خدعـوا تجـار شـمال شـبه الجزيـرة العربيـة وشـرق أوروبـا والمؤرخيـن اليونـان، الذيـن كانـوا يظنـون أن كل السـلع التجاريـة الـواردة مـن اليمـن هـي مـن إنتـاج البـلاد نفسـها، ولـم يكونـوا يدركـوا أن اليمنييـن يسـتوردون الكثيـر مـن هـذه السـلع مـن بلـدان شـرقي آسـيا، ثـم يقومـون بتصديرهـا إليهـم، وهـي فتـرة ازدهـار اليمـن وقيـام ممالـك لعبـت دورا كبيـرا فـي تاريـخ العالـم القديـم، وخلفـت آثـارا عظيمـة تؤكـد عمـق وأصالـة الحضـارة اليمنيـة القديمـة..

غيـر أنـه مـع اشـتداد الصـراع والتنافـس بيـن فـارس والـروم –أعظـم إمبراطوريتيـن فـي التاريـخ القديـم- بـدأت الأنظـار تتجـه نحـو الموقـع الاسـتراتيجي لليمـن، وذلـك بعـد أن عمـد طرفـي الصـراع إلـى سياسـة التحالـف مـع القبائـل العربيـة التـي كانـت تقطـن شـمال شـبه الجزيـرة العربيـة، حيـث تحالـف الغساسـنة مـع الرومـان، وتحالـف المناذرة مـع الفـرس. وقـد اشـترك المناذرة فـي الحـرب التـي دارت بيـن الفـرس والـروم عـام 613 - 614م.

الأحباش والفرس في اليمن

بـدأ الغـزو الأجنبـي العسـكري فـي اليمـن منـذ بدايـة القـرن الأول الميـلادي، وذلـك عندمـا قامـت مملكـة أكسـوم (الحبشـة) بعقـد حلـف عسـكري مـع الإمبراطـور الرومانـي "جسـتنيان"، والـذي أمدهـا بسـفن حربيـة مكنتهـا مـن غـزو اليمـن عـام 516م، ولـم تتمكـن مـن بسـط نفوذهـا إلا بعـد عشـر سـنوات تقريبـا (عـام525م)؛ إثـر هزيمـة الحميرييـن ومقتـل ملكهـم "ذو نـواس".

ويأتي الاحتلال الأكسومي لليمن على خلفية المجزرة التي قام بها الملك الحميري "ذو نواس" –آخر ملوك دولة حمير في عصرها الثاني- بحق المسيحيين، والتي ذهب ضحيتها أكثر من 20 ألف مسيحي ألقاهم ذو نواس في الأخدود؛ بسبب رفضهم اعتناق الدين اليهودي الذي اعتنقه ذو نواس بعد انتشاره عن طريق النازحين اليهود من فلسطين عام 70م.

غير أن بعض المؤرخين يرون أن الدعم الذي قدمه الإمبراطور البيزنطي "جستينيان" للأحباش، لم يكن من أجل حماية المسيحيين في اليمن أو الحبشة، وإنما من أجل حماية المصالح التجارية للدولة البيزنطية التي كان يهددها الحميريون.

وولي اليمن نيابة عن نجاشي الحبشة شخص يدعى أبرهة، وهو الذي تهدم سد مأرب في زمنه، لكن أبرهة استبد بالأمر في اليمن، وخلع طاعة النجاشي، وسمى نفسه ملكاً على اليمن، وقام بغزوات عديدة لإخضاع القبائل المتمردة عليه في الداخل، وبأخرى لمد نفوذه في الجزيرة. على أن دولته لم تدم طويلاً، إذ أن الفرس بدأوا يتحينون الفرصة للسيطرة على اليمن في إطار صراعهم الطويل مع الروم، وتنافس الطرفان على كسب مناطق نفوذ لهما، فكان أن أرسل الملك الساساني عن طريق ملوك الحيرة قوات فارسية إلى اليمن عام 575م، تمكنت بالتعاون مع قائد يمني من ذي يزن اشتهر باسم سيف من تقويض نفوذ الأحباش في اليمن وطردهم.

وكان الرومان قد سيَّروا حملة عسكرية إلى اليمن بغية احتلالها في مطلع الربع الأخير من القرن الأول قبل الميلاد، غير أن حملتهم تلك باءت بالفشل.

وفي عام الفيل ولد النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) في مكة، وروي أن جده عبدالمطلب بن هاشم كان في جملة الوفود التي وصلت إلى صنعاء لتهنئة سيف بن ذي يزن بانتصاره على الحبشة، وتوليه سُدة الحكم في اليمن، إلا أن ذلك لم يدم طويلاً، فقد قرر الملك الساساني كسرى الثاني برويز، أن يجعل من اليمن ولاية فارسية، وكان أن تم له ما أراد، وعين عليها والياً فارسياً في اليمن حوالي عام 598م..

وكانت اليمن بعد تحولها إلى ولاية فارسية لا تزال تشكل مركز الاستقطاب والثقل في الجزيرة العربية، ويمكن الاستشهاد على ذلك بتصورات الملك الفارسي لدور اليمن في الجزيرة، فقد أرسل كما هو معلوم إلى واليه في اليمن أن يقبض على رسول الإسلام محمد بن عبد الله (صلى الله عليه وسلم) في الحجاز، وكأنه بهذا الطلب ينظر ببداهة إلى نفوذ اليمن في منطقة شمال الجزيرة العربية.

غير أن وفاة كسرى ملك فارس، وإخبار الرسول (صلى الله عليه وسلم) بذلك عامل الفرس على اليمن "باذان"، غيرت من مجرى الأحداث، فقد دعا الرسول (صلى الله عليه وسلم) "باذان" وقومه لاعتناق الإسلام وإقرارهم على حكم اليمن إن فعلوا ذلك، وهو ما كان، وذلك قبل أن تبرز التغيرات الكبرى التي أحدثها ظهور الإسلام، وهي التغيرات التي طالت فيما بعد العالم كله، وعلى إثرها اختفت دولتا فارس والروم من الوجود.

العثمانيون والاحتلال الغربي:

ظلت اليمن طوال عهود الدول الإسلامية المتلاحقة تلعب دروا بارزا في الفتوحات الإسلامية، وفي نشر دعوة الإسلام، إلا أنه عندما بدأ الضعف يدب في أوساط الدولة العباسية، كانت اليمن محط أنظار الخارجين على هذه الدولة، ومن أمثال ذلك، الأئمة الزيديون الذين تمكنوا من حكم اليمن حوالي 165 عاما، توزعت خلال فترة تزيد على الألف عام. كما قامت أيضا –وللسبب ذاته- العديد من الدويلات اليمنية بسبب عدم قدرة العباسيين على بسط نفوذهم على اليمن؛ لصعوبة تضاريسها وبعدها عن عاصمة الدولة العباسية من جهة؛ ولضعفهم وظهور العديد من الدويلات والإمارات المنافسة لهم في المشرق والمغرب الإسلامي من جهة أخرى.

وفي عهد المماليك الذين تمكنوا من مد نفوذهم إلى بعض أجزاء اليمن وسواحله الغربية، ازدهرت التجارة الإسلامية في منطقة المحيط الهندي والبحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط، الأمر الذي دفع بالقوى الاستعمارية الأوروبية، بعد هزيمة ودحر المسلمين من بلاد الأندلس، إلى محاولة السيطرة على طرق التجارة هذه، وكانت البرتغال من أوائل الدول الغربية التي سعت لبسط نفوذها في المنطقة، وذلك خوفا من تغلغل النفوذ العثماني الذي كان آخذا في الاتساع. وقد فشل البرتغاليون في محاولة السيطرة على عدن عام 1513، ولم يمنعهم ذلك الفشل من محاولة السيطرة عليها مرة أخرى، ففي 8 فبراير 1517 وصلت حملة برتغالية جديدة بهدف السيطرة على البحر الأحمر وإغلاقه نهائيا في وجه التجارة الإسلامية.

وقبل هزيمتهم على يد الأتراك، قام المماليك في اليمن وبالتحالف مع الطاهريين، بمقارعة النفوذ البرتغالي في المنطقة، وبعد هزيمة المماليك في مصر وسيطرة العثمانيين عليها في عهد السلطان سليم الأول (سنة 1517)، امتد نفوذ العثمانيين إلى اليمن، وكان مبرر دخولهم اليمن بادئ الأمر بهدف مقارعة النفوذ البرتغالي، وحماية طرق التجارة من قرصنتهم وهجماتهم ضد السفن التجارية الإسلامية.

ومع ذلك، لم ييأس البرتغاليون من السيطرة على عدن، لاسيما بعد ازدياد النفوذ العثماني في البحر الأحمر، وتخوفهم من وصوله إلى اليمن، ومقارعة الأسطول البرتغالي في البحار الشرقية، فأعادوا هجماتهم على عدن أكثر من مرة.

وفي سنة 1530 تعرضت عدن لحملة برتغالية كبرى، تمكن بها البرتغاليون من إجبار حاكمها على قبول التوقيع على معاهدة اعترف بموجبها بالسيادة البرتغالية على عدن، مقابل اعتراف البرتغاليين بحق العدنيين بالملاحة في المحيط الهندي باستثناء البحر الأحمر وجدة، كما وافق أيضا على مرابطة سفينة برتغالية واحدة في ميناء عدن.

وبعد اكتشاف رأس الرجاء الصالح، وتحول طرق التجارة العالمية من خلاله، تدهورت الأوضاع الاقتصادية في اليمن تدهورا فظيعا، كما تدهورت أيضا في مصر وبلدان شمال إفريقيا وغيرها من البلدان الإسلامية.

أما العثمانيون، فقد دخلوا اليمن لأول مرة عام 1538، وذلك عندما وصل الأسطول العثماني إلى عدن بعد فشل مهمته ضد البرتغاليين في الهند، حيث ركز قائد الأسطول على الاستيلاء على اليمن خوفا من سيطرة البرتغاليين عليها، إلا أن اصطدامهم بالأئمة الزيديين والمماليك في بادئ الأمر، وكذا الكثير من المواطنين، أجبرهم ذلك على الخروج من اليمن عام 1635، ثم عادوا مرة أخرى عام 1849 حيث نزلوا في الحديدة، ومن هناك أخذوا في التغلغل داخل اليمن حتى تمكنوا من السيطرة على صنعاء عام 1872، إلا أن المقام لم يطب لهم، وتسبب سوء بعض عمال الدولة العثمانية بإثارة حفيظة المواطنين، وظل السجال والمواجهات بين الطرفين قائمة حتى هزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى، وخروجها النهائي من اليمن عام 1918.

من جهة أخرى، احتلت بريطانيا مدينة عدن عام 1839، في وقت اشتد فيه النشاط الفرنسي في المنطقة، فسارعت بريطانيا بعملية الاحتلال خوفاً من فرنسا ومستغلة الصراع القائم بين محمد علي باشا والدولة العثمانية، بالإضافة إلى ضعف السلطة المركزية في اليمن.

وقد انتهجت سياسة "فرق تسد" في المناطق الجنوبية، حيث قسمت البلاد إلى أكثر من عشرين سلطنة ومشيخة.. وحدثت مواجهات بينها وبين العثمانيين، وبينها وبين الإمام يحيى أيضا. وفي عام 1914 تمت معاهدة حدودية بين الدولة العثمانية وبريطانيا لتعيين الحدود بين شمال اليمن العثماني وجنوب اليمن البريطاني، وكانت هذه المعاهدة بالنسبة لبريطانيا أهم حدث بعد احتلال عدن، وبهذه المعاهدة تعرضت اليمن لأول انشطار إلى جنوب وشمال في التاريخ.

وقد مهدت بعد ذلك ثورة 26 سبتمبر 1962 في الشمال ضد حكم الأئمة، إلى قيام ثورة 14 أكتوبر 1963 في الجنوب ضد الاحتلال البريطاني، وتم طرد آخر جندي بريطاني من جنوب اليمن يوم 30 نوفمبر 1967. وقد شهدت هذه الفترة (التواجد العثماني والاحتلال البريطاني) محاولات دؤوبة من قبل بعض القوى الاستعمارية لبسط نفوذها، فقد تطلع الهولنديون في بداية القرن السابع عشر إلى التوسع تجارياً في السواحل اليمنية خاصة ساحل المخا، إلا أن العثمانيين تصدوا لهم ولم يتمكن الهولنديون من تحقيق ذلك.

كما أن إيطاليا كان لها نفوذا واسعا في شمال اليمن أثناء حكم الإمام يحيى وابنه أحمد، وكان للاتحاد السوفيتي نفوذا واسعا في جنوب اليمن بعد رحيل البريطانيين منه.

أخطار الحاضر والمستقبل:

ما سبق يمثل صفحات مطوية من عهود التدخل الأجنبي في اليمن، حتى وإن كانت آثار بعض ذلك التدخل قائمة حتى الوقت الحاضر، مثل معاهدة الحدود بين بريطانيا والعثمانيين؛ التي أدت إلى تقسيم اليمن إلى شمال وجنوب، حيث ترتب عليها قيام حرب أهلية عام 1994، وانهيار أمني ومطالب بالانفصال –أوفك الارتباط كما يدعي بعض قادة الحراك الجنوبي- في الفترة الأخيرة.

على أن ما يهم المراقبين الآن أكثر هو الأخطار الآنية والمستقبلية التي تهدد أمن اليمن واستقراره بسبب موقعه الاستراتيجي، الذي مكنه من السيطرة على واحدا من أهم المنافذ البحرية في العالم، وهو مضيق باب المندب.. بالإضافة إلى قربه من المحيط الهندي الذي يعد من أهم المحيطات في العالم؛ نتيجة موقعه في قلب مركز طرق التجارة العالمية.

وأيضا قربه من منطقة القرن الإفريقي والتي تعد بوابة المرور إلى عمق القارة البكر (إفريقيا) والأطماع الدولية فيها.

كما أن ازدهار تجارة النفط في دول الخليج والتي تسيطر على حوالي 50% من تجارة النفط العالمية، كل ذلك جعل اليمن محط أنظار القوى الدولية والقوى الإقليمية الصاعدة، والجماعات المسلحة، وفيما يلي إطلالة مختصرة عليها.

الأطماع الدولية:

مثلت ثورة النفط في دول الخليج العربي وازدهار تجارته عامل جذب واستقطاب للنفوذ الأجنبي في المنطقة ككل، الأمر الذي ترتب عليه أول مواجهة بين المسلمين الأفغان والاحتلال السوفيتي،

وبمشاركة المجاهدين العرب ودعم الحكام العرب لهم وأيضا دعم الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كان الاتحاد السوفيتي يهدف من وراء احتلال أفغانستان إلى السيطرة عليها كونها من أكثر البلدان إنتاجا للحشيش في العالم من جهة، ولفتح منفذ يمكنه من العبور إلى الخليج العربي واحتلال دول الخليج نتيجة اكتشاف النفط فيها بكميات هائلة من جهة أخرى.

ويمكن القول إن اكتشاف النفط في المنطقة مثَّل السبب الرئيسي في الصراعات التي شهدتها المنطقة في أواخر القرن الماضي وبداية القرن الحالي، وتمخض عن ذلك التواجد العسكري الأجنبي، وإقامة قواعد عسكرية دائمة، وخاصة بعد حرب الخليج الاولى عام 1991، واحتلال الولايات المتحدة الأمريكية لأفغانستان عام 2001، واحتلالها للعراق عام 2003، وبروز الدور الإيراني بصورة متنامية في المنطقة، بالإضافة إلى ظهور قوى إقليمية أخرى مثل تنظيم القاعدة، والقراصنة الصوماليون، حيث تتخذ الدول الكبرى من ذلك ذريعة لبسط تواجدها ونفوذها في المنطقة، وإقامة قواعد عسكرية دائمة بذريعة مكافحة الإرهاب والقرصنة..

الوجود العسكري الأجنبي:

تعد منطقة الخليج العربي من أكثر المناطق في العالم من حيث كثافة الوجود العسكري الأجنبي فيها، وذلك بهدف حماية مصالح الدول الغربية والمتمثلة في النفط، حيث أن دول الخليج تسيطر على حوالي 50% من تجارة النفط عالميا، كما أن مضيق باب المندب يمر من خلاله (3.3) مليون برميل من النفط يوميا.

وتجدر الإشارة إلى أن التواجد العسكري في المنطقة يتسم بعدم التوازن، فهو بالأساس وجود غربي، فلا توجد قوات صينية مثلا أو هندية أو روسية في المنطقة. كما أن الوجود الغربي غير متوازن، فهو في معظمه أمريكي، مع وجود بريطاني وفرنسي محدود.

وهذه أهم القواعد العسكرية الأمريكية الدائمة في المنطقة:

البحرين: توجد فيها قيادة الأسطول الخامس الأمريكي، وتعد قاعدة الجفير من أهم القواعد الأمريكية في الخليج. الكويت: توجد فيها قاعدة علي السالم ومعسكر عريفجان.

قطر: توجد فيها واحدة من أهم القواعد الأمريكية في المنطقة وهي قاعدة العديد.

سلطنة عمان: توجد فيها قاعدة مصيرة العسكرية.

الأردن: للولايات المتحدة فيها تسهيلات عسكرية في قاعدة الشهيد موفق الجوية بالزرقاء.

وكانت الولايات المتحدة بعد غزو العراق قد أعادت نشر قواتها من قاعدة الأمير سلطان الجوية في السعودية إلى قاعدة العديد في قطر، غير أنها لا تزال تستخدم هذه القاعدة.
كما تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بتسهيلات عسكرية في مصر، واليمن، وجيبوتي، وإسرائيل.
ولا يقتصر الوجود العسكري الأمريكي على منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط، ولكنه يشمل أيضا المناطق المحيطة به، خاصة في قاعدة دييجو جارسيا في المحيط الهندي، والقواعد الأمريكية في اليونان، وإيطاليا، والبرتغال، وإسبانيا، بالإضافة إلى القواعد البريطانية في دييجو جارسيا، وقبرص، وجبل طارق.
وبغض النظر عن النوايا الأمريكية غير المعلنة من وراء هذا التواجد العسكري في مختلف مناطق الخليج العربي والشرق الأوسط والمناطق المحيطة به، فإنه يمكن القول إن ذلك يأتي في سياق الأجندة الأمريكية الحالية في المنطقة والعالم، والمتمثلة بمحاولة السيطرة على كافة الممرات المائية الدولية، فهي تسيطر على قناة بنما. وقد أتاح لها غزوها للعراق السيطرة على مضيق هرمز في الخليج العربي، وأصبح مضيق جبل طارق تحت سيطرتها مع قبول المغرب استضافة مقر القيادة العسكرية الأمريكية (أفريكوم). وهي الآن تعمل حثيثا وتسعى لإيجاد المبرر والغطاء الدولي للسيطرة على طريق التجارة الدولية عبر مضيق باب المندب في اتجاه قناة السويس تحت دعاوى مكافحة الإرهاب مرة، ومكافحة القرصنة مرة أخرى، ولربما يمكنها ذلك في مرحلة تالية من محاولة السيطرة على جزيرة سقطرى، خاصة وأن بلادنا سبق وأن رفضت قبول عروض أمريكية باستئجارها.
من جهتها، أنشأت فرنسا قاعدة بحرية لها في إمارة أبو ظبي بالإمارات افتتحت عام 2008. كما أن لفرنسا وجود عسكري قوي في جيبوتي.
أما تركيا وبحكم عضويتها في حلف الأطلسي، فإن أراضيها وقواعدها الجوية متاحة لدول الأطلنطي، وأهمها قاعدة إنجرليك الجوية.
وفي أواخر العام الماضي أعلنت الصين أنها تدرس إمكانية إقامة قاعدة بحرية دائمة لها في خليج عدن بهدف دعم عمليات مكافحة القرصنة التي تقوم بها قواتها قبالة سواحل الصومال.
كما أن دولاً كبرى أبدت تطلعها تلميحا أو تصريحا لإقامة قواعد عسكرية في الجزر اليمنية، وخاصة جزيرتي سقطرى وميون، مثل الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا.
أما عن أثر الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة، فإن هناك مدرستان فيما يتعلق بذلك،

فالمدرسة الأولى

ترى أن هذا الوجود يمثل ضمانة أمنية للدول العربية في مواجهة القوى الإقليمية التوسعية، سواء العربية أو غير العربية. فالوجود الأجنبي العسكري هو الذي أدى إلى إنهاء الغزو العراقي للكويت سنة 1991، كما أن هذا الوجود يشكل حاليا رادعا قويا لتطلعات إيران الإقليمية، وهو في النهاية الضمان الأخير أمام سعي إيران لتحقيق هيمنتها الإقليمية.

أما المدرسة الثانية،

والتي يميل إليها معظم الباحثين، فهي ترى أن الوجود العسكري الأجنبي يشكل خطرا على الأمن العربي..

من ناحية أولى، فإن هذا الوجود، حينما يكون دائما، يؤثر سلبا على حرية القرار العربي. حيث تتمتع الدولة التي تقيم الوجود العسكري بنفوذ هائل على الدولة المضيفة فيما يتعلق بصفقات السلاح، بل والعلاقات الإقليمية، خاصة حين تستخدم الدولة، صاحبة القواعد، تلك القواعد في شن الهجوم على دولة مجاورة، كما حدث في حالة انطلاق الغزو الأمريكي للعراق من القواعد الأمريكية في الكويت.

ومن ناحية ثانية، قد يؤدي الوجود العسكري الأجنبي إلى تحول الدول المضيفة للقواعد إلى ساحة للمواجهة العسكرية، إذا قامت الدولة صاحبة القواعد بشن هجوم على دولة أخرى، وهو الأمر الذي تخشى دول مجلس التعاون الخليجي حدوثه في حالة حدوث اندلاع مواجهة غربية-إيرانية في الخليج.

ومن ناحية ثالثة، فبما أن الوجود العسكري في المنطقة هو وجود غربي، فإنه لابد أن يصب في مصلحة إسرائيل، باعتبار أنها جزء من المشروع الغربي.

وأخيرا، لابد أن نشير إلى تصريح دونالد رامسفيلد، وزير الدفاع الأمريكي السابق في مايو سنة 2003، أي بعد غزو العراق مباشرة، حيث برر غزو العراق بإيجاد ميدان لقواعد عسكرية أمريكية تحل محل القواعد الأمريكية في السعودية، بعد أن أبدت الأخيرة رغبة في تقليصها.

الأطماع في إفريقيا وانعكاساتها على اليمن والعرب:

تشكل قارة إفريقيا منطقة جذب لأطماع القوى الدولية، وتعتبر منطقة القرن الإفريقي وخليج عدن القريبين من بلادنا من أبرز المنافذ إلى إفريقيا.

ولذا، يمكن القول إن التواجد العسكري في المنطقة له أهداف متعددة، لا تقتصر على حماية تجارة النفط في الخليج العربي، وإنما أيضا تتعدى ذلك إلى مد النفوذ إلى قلب القارة السمراء؛ بسبب موقعها الاستراتيجي، وثرواتها الطبيعية، وطرق التجارة التي تمر عبرها، حيث تعتبر الاحتياطي الاستراتيجي بثرواتها الطبيعية بالنسبة لمصالح القوى الكبرى في العالم.

وقد شهدت السنوات الأخيرة التي أعقبت الحرب الباردة، اهتماما دوليا ملحوظا بقارة إفريقيا، تمثل بالزيارات وافتتاح المشاريع الاستثمارية والسعي لتقوية العلاقات الدبلوماسية مع معظم بلدان القارة.

ففي عام 1998 أعلنت الولايات المتحدة ما أسمته بـ"الشراكة الأمريكية الأفريقية"، وتهدف الولايات المتحدة من وراء هذه الشراكة إلى تأمين خطوط التجارة والوصول إلى مناطق البترول والتعدين، وركزت في ذلك على مناطق إقليمية معيَّنة واختيار دولة أو أكثر تمارس دور القيادة مثل جنوب إفريقيا في الجنوب، ونيجيريا والسنغال في الغرب، وأثيوبيا في الشرق.

ويرتبط الوجود الأمريكي في قارة إفريقيا دوما بالوجود الإسرائيلي، حيث تسعى الدولة العبرية من خلال خططها المتعلقة بالبحيرات العظمى ومنابع النيل عموما، إلى فتح ثغرة في خطوط الأمن القومي والمائي العربيين.

ولعل موقف الولايات المتحدة من الصراع الدائر في جنوب السودان، والإعلان على لسان وزيرة خارجيتها آنذاك مادلين أولبرايت في أواخر أكتوبر 1992 بأنها تؤيد مبادرة (إيجاد) الأفريقية وليس المبادرة المصرية الليبية، لهو من قبيل بث روح الانقسام بين العرب والأفارقة.

أما الصين، فقد عمدت مؤخرا إلى تكثيف التبادل التجاري مع مختلف بلدان القارة، وتعد أكبر مستثمر في إفريقيا وثالث شريك تجاري لها بعد الولايات المتحدة وفرنسا، وأنشأت مئات الشركات المستثمرة في القارة في قطاع المواد الأولية.

ويبدو التمدد الصيني المتسارع في إفريقيا واضحاً لمن يتجول في مختلف دول القارة، حيث يمكنه مشاهدة العلم الصيني الأحمر في أنحاء كثيرة من القارة، فضلا عن السفارات المنتشرة هنا وهناك.

من جهتها، أولت إسرائيل اهتماما بالغا بالقارة الإفريقية، وفي العام الماضي، قام وزير الخارجية الإسرائيلي أفيجدور ليبرمان بجولة شملت العديد من البلدان الإفريقية، منها إثيوبيا وكينيا ونيجيريا وأوغندا، وهي الجولة التي أثيرت حولها التكهنات، بسبب تشكيلة الوفد المرافق له.

ويرى مراقبون أن إسرائيل تنظر إلى إفريقيا باعتبارها بوابة خلفية لاختراق منظومة الأمن القومي العربي، وأن جولة وزير الخارجية تلك تهدف إلى تحقيق فتح قنوات جديدة لدعم العلاقات التجارية والاقتصادية بين إسرائيل وإفريقيا، ومحاولة احتواء الدور الإيراني المتزايد في القارة السمراء.

أما إيران، فقد بدأت منذ عدة سنوات في توسيع دائرة تحركها الإفريقية، فهي تتمتع بعلاقات قوية مع السودان وجنوب إفريقيا والسنغال وأوغندا. وعادة ما يتم ترويج النموذج الإيراني أفريقياً، ولاسيما في مجالات الطاقة والتنقيب عن النفط وتنمية القطاعات الزراعية والصحية وما شاكل ذلك.

وقد افتتحت إيران مصنعاً للجرارات الزراعية في أوغندا، كما أنها أقامت خط إنتاج لسيارات (ساماندا) الإيرانية في السنغال، ويلاحظ في هذا السياق أيضاً أن الفرق الطبية الإيرانية تجوب كثيراً في أنحاء القارة الإفريقية لتقديم خدماتها إلى المحتاجين.

وبخصوص فرنسا، والتي تعد ثاني أكبر شريك تجاري مع إفريقيا بعد الولايات المتحدة، فإنها تسعى إلى توسيع دائرة علاقاتها السياسية والتجارية لتشمل كل دول القارة، والتخلي عن دورها العسكري من منطقة الفرنك.

ولا شك أن نفوذ القوى الكبرى في قارة إفريقيا سيكون له نتائج سلبية على اليمن والدول العربية بشكل عام، وخاصة من الناحية التجارية، حيث ستتدفق الاستثمارات على القارة الإفريقية، على أن الخطر الأكبر يكمن في تحول طرق التجارة العالمية مرة أخرى عبر رأس الرجاء الصالح وعبر قارة إفريقيا نفسها، كونها ستكون أكثر مناطق العالم من حيث حركة التجارة والاستثمار؛ نتيجة المخاوف التي يشكلها تنظيم القاعدة والقراصنة الصوماليون في خليج عدن والبحر الأحمر، الأمر الذي سيؤدي إلى أن يفقد الموقع الاستراتيجي لليمن بريقه، وكذا قناة السويس، وهو الأمر الذي يذكرنا بما حصل في القرن السادس عشر، عندما تحولت طرق التجارة الدولية إلى رأس الرجاء الصالح، والأزمة الاقتصادية التي انعكست جراء ذلك على اليمن والعديد من البلدان الإسلامية، بالإضافة إلى المخاطر التي تشكلها كل من إسرائيل وإيران على اليمن ومنطقة الخليج بالذات؛ بسبب نفوذهما المتزايد في المنطقة، خاصة وأن إيران تسعى إلى امتلاك أسلحة نووية، فيما تمتلك إسرائيل ترسانة نووية يلفها الشك والغموض، رغم إفصاحها عنها عدة مرات..

الصراع على المحيط الهندي:

يمثل بحر العرب وخليج عدن امتدادا طبيعيا للمحيط الهندي، وهو ما يعني أن الصراع على المحيط الهندي سيلقي بظلاله على اليمن نتيجة لموقعها الاستراتيجي بالنسبة للمحيط.

ويشكل المحيط الهندي، كما أشار روبرت كابلان في مقاله "التنافس في المحيط الهندي"، شريانا رئيسيا من شرايين شبكة العولمة، وساحة محورية لتنافس الإمبراطوريات ودول "العالم الثاني"، أو القوى الإقليمية، على النفوذ الاستراتيجي والمصالح الاقتصادية.

ويمر من خلال المحيط الهندي نحو 50% من حركة النقل البحري بالحاويات، ونحو 70% من التجارة العالمية في المواد البترولية، حيث تأتي منطقة الشرق الأوسط في طريقها إلى منطقة المحيط الهادي. وتقع بالمحيط الهندي ثلاث نقاط اختناق شديدة الخطورة بالنسبة لحركة التجارة والطاقة العالمية، هي باب المندب، مضيق هرمز، ومضيق "ملقا". وتمر 40% من حركة التجارة العالمية كلها من خلال مضيق "ملقا". بينما تمر 40% فقط من تجارة النفط الخام العالمية عبر مضيق هرمز. ولذلك، يمثل عدم الاستقرار في مناطق الخليج والقرن الإفريقي وحول مضيق ملقا تهديدا مباشرا لمصالح أطراف عديدة، يأتي في مقدمتها القوتان الصاعدتان: الصين والهند. فالصين، من ناحيتها، تعاني من معضلة مضيق "ملقا"، الذي يشكل نقطة اختناق لحركة التجارة الصادرة منها، بالإضافة إلى وارداتها النفطية. وأهم دافع لتسوية خلافاتها مع تايوان هو توفير إمكانيات أكبر لمراقبة حركة الملاحة في هذا المضيق.

ومن ناحية أخرى، تشعر الهند بالتهديد، لأن وارداتها النفطية تمر عبر مضيق هرمز بالقرب من سواحل غريمتها باكستان.

هذا بالإضافة إلى الأخطار التي تشكلها القرصنة على حركة التجارة في المحيط الهندي، والأعباء التي يتكبدها الأسطول الأمريكي المتواجد في المحيط لأسباب تتعلق بأمن المحيط.

كما أن الإمبراطوريات الثلاث: الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين، كلها حاضرة في النزاعات التي تشهدها البلدان المطلة على المحيط بشكل أو بآخر. فهناك الأزمات المتصاعدة في أفغانستان وباكستان، والقلق الذي تثيره حركة طالبان، وحضور روسيا في المعادلة الأفغانية المعقدة، والعداوة التاريخية بين الهند وكلا من باكستان وأفغانستان، بالإضافة إلى المخاطر الأمنية، وقضايا انتشار الإرهاب، وتجارة المخدرات، وغيرها.

وقد دعا بعض المحللين إلى ضرورة التوصل إلى "صفقة كبرى"، لإنهاء لعبة القوة في هذا المكان من العالم، والذي يراه زبجينو بريجنسكي، مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي الأسبق كارتر، نقطة الارتكاز التي يمكن أن تنطلق منها نزاعات عالمية جديدة..

القوى الإقليمية:

ومن المخاطر التي تهدد أمن بلادنا ومستقبلها، التحولات في موازين القوى التقليدية وغير التقليدية في الشرق الأوسط، فموازين القوى التقليدية مختلة لصالح القوى غير العربية، وهي إيران وإسرائيل. كما أن موازين القوى الغير تقليدية مختلة لصالح إيران وإسرائيل أيضا.

إيران:

أصبحت إيران قوة مثيرة للجدل، وتثير مخاوف الدول العربية السنية من تمدد نفوذها في المنطقة. وبدون الوجود العسكري الغربي في منطقة الخليج، تستطيع إيران أن تهزم أي تكتل من دول مجلس التعاون الخليجي بفضل القوة البشرية الضخمة التي تمتلكها، والمسلحة تسليحا جيدا، والمتمثلة في الحرس الثوري، والقوات النظامية.

كما أن إيران تمتلك التكنولوجيا النووية، حيث أنها حققت تقدما في مجال تخصيب اليورانيوم وتوفير الوقود اللازم لمحطاتها النووية. وهي بذلك قادرة على التحول إلى قوة نووية في المستقبل، إذا قررت ذلك، كما فعلت الهند وباكستان. كما أن لدى إيران صواريخ شهاب4- ذات المدى الذي يبلغ 4000 كم.

إسرائيل:

تستطيع إسرائيل هزيمة أي ائتلاف من جيوش الدول العربية بفضل ترسانة الأسلحة التي تصنعها، والتي تمدها بها الدول الغربية، وبفضل تفوقها في الحروب الجوية، واستعمال الصواريخ متوسطة المدى، فضلا عن امتلاكها لقوة بشرية خفيفة الحركة تستطيع نقل المعركة إلى أرض الطرف الآخر بسهولة.

كما أن إسرائيل تمتلك ترسانة نووية، أكد قادة إسرائيل امتلاكها خلافا لما يعتبره البعض من أن إسرائيل تتبع سياسة الغموض النووي.. فقد أشهرت إسرائيل امتلاكها السلاح النووي، وإن كان بشكل أقل درامية مما فعلته الهند وباكستان.

وتمتلك إسرائيل أدوات نقل الأسلحة النووية التي تمكنها من أن تطال أي دولة في الشرق الأوسط، فلديها الصاروخ أريحا2-، ويصل مداه إلى حوالي 4000 كم. كما أن لديها غواصات من طراز دولفين أمدتها بها ألمانيا، وهي غواصات قادرة على حمل وإطلاق أسلحة نووية.

الجماعات المسلحة:

تنظيم القاعدة:

هناك من يرى أن تنظيم القاعدة يشكل خطرا كبيرا على أمن اليمن واستقراره واقتصاده الوطني، ذلك أن التواجد الدولي في المياه الإقليمية اليمنية من ضمن مبرراته مكافحة الإرهاب، وكادت اليمن تتعرض لضربة عسكرية في أعقاب أحداث 11 سبتمبر2001، وذلك على خلفية الهجوم الذي تعرضت له المدمرة الأمريكية "يو إس إس كول" في ميناء عدن في أكتوبر 2000، وأسفرت هذه العملية عن سقوط 17 أمريكيًا وإصابة 38 آخرين بجروح.

ولإبعاد شبح الضربة العسكرية توجه الرئيس صالح لواشنطن في 28 نوفمبر 2001، بناء على دعوة من الرئيس الأمريكي حينها "جورج دبليو بوش"، حيث التقى به وتم الاتفاق على الخطوط العريضة للتعاون الأمني وخاصة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب. وكان من أبرز ما أسفرت عنه تلك الزيارة - غير نزع فتيل الأزمة- هو الاتفاق على تدريب الأمريكيين للحرس الجمهوري اليمني، وبذا توقف خطر الضربة العسكرية لليمن.

وبغض النظر عن كون التحذير من خطر تنظيم القاعدة بشكل أكبر لارتباط ذلك بالمصالح الغربية –وعلى رأسها الأمريكية- في اليمن، فإنه (أي تنظيم القاعدة)، لديه رؤية جيوبولوتيكية خاصة لليمن، لعل أفضل من تحدث عنها هو "أبو مصعب السوري" في كتاب له بعنوان "مسؤولية أهل اليمن تجاه مقدسات المسلمين وثرواتهم"، حيث أشار إلى أن العامل الديموجرافي في اليمن والمرتبط بالشكيمة اليمنية والفقر في آن معا، إضافة إلى العامل الجغرافي المرتبط بما يتميز به اليمن من طبيعة جبلية حصينة تجعل منه القلعة الطبيعية المنيعة لكافة أهل الجزيرة بل كافة الشرق الأوسط، فهو المعقل الذي يمكن أن يأوي إليه أهلها ومجاهدوها (يقصد الجزيرة العربية)، فضلا عن امتلاكه حدودا مفتوحة تزيد على أربعة آلاف كم، وسواحل بحرية تزيد على ثلاثة آلاف كم، وتتحكم بأهم واحدة من البوابات البحرية وهو مضيق باب المندب،

وأيضا عامل انتشار السلاح نظرا للتقاليد القبلية، إضافة إلى العامل الديني المرتبط بعدد من الأحاديث والبشائر المرتبطة باليمن، حيث تمثل كلها بنظر "السوري" و"القاعدة" عوامل أساسية ليكون اليمن منطلقا وقاعدة للجهاد لتطهير المقدسات واسترجاع الثروات المنهوبة من أجل الجزيرة والمسلمين، وبالتالي فالمطلوب –وفقا للسوري- تشكيل قوة إسلامية من أهل اليمن وشبابه ومجاهديه ومن لحق بهم من أهل الجزيرة وشباب الإسلام تتمركز في اليمن كقاعدة انطلاق والتوجه لضرب الأعداء في الجزيرة عامة، موضحا أن ميدان الغنيمة كما هو ميدان الجهاد، كامل الجزيرة، حيث أموال المرتدين والأمراء والسلاطين والحكومات العميلة والشركات الاستعمارية التي تشرف إما على نهب الثروات وإما على بيع منتجات المحتلين، وهذا اليمن يشرف على واحد من أهم مضايق العالم وسفن وناقلات نفط الكفار تعبر كل يوم بالمئات بالرزق والمال، بحسب تعبيره.

القراصنة الصوماليون:

منذ عامين تقريبا، برز نشاط القراصنة بشكل واضح في البحرين العربي والأحمر، وتمكن القراصنة من احتجاز أكثر من 70 سفينة، وتمكنوا من الحصول على أكثر من 40 مليون دولار مقابل إطلاق سراح هذه السفن.

وحذرت تقارير دولية من انخفاض إيرادات قناة السويس بسبب تزايد عمليات القرصنة بالشكل الذي ضاعف من عمليات التأمين على السفن التجارية، فيما بادرت كل من الولايات المتحدة، وروسيا، والاتحاد الأوروبي، والهند، وتركيا، وماليزيا، بإرسال سفن عسكرية لمواجهة القراصنة الصوماليين في البحر الأحمر.

وقد ترتب على بروز ظاهرة القرصنة، قيام دول حلف الأطلسي بإرسال سفن وفرقاطات حربية أطلسية إلى البحرين العربي والأحمر والمياه الإقليمية اليمنية، وذلك بغرض حماية سفنها التجارية، غير أن هذه السفن والفرقاطات الحربية قدمت دون التنسيق مع الحكومة اليمنية. ويخشى مراقبون محاولة بعض الدول الكبرى السعي إلى تدويل الممرات البحرية اليمنية بحجة حماية الملاحة البحرية بعد تزايد أعمال القرصنة من قبل العصابات الصومالية، بالإضافة إلى مكافحة الإرهاب.

وقد دار جدل واسع حول بروز ظاهرة القرصنة في الفترة الأخيرة، وهناك من يتحدث عن دعم غربي للقراصنة بغرض إيجاد المبرر للتواجد العسكري في مضيق باب المندب، الذي يعد واحدا من أهم الممرات البحرية في العالم، ويمر من خلاله (3.3) مليون برميل من النفط يوميا. كما أن 30% من الملاحة البترولية تمر عبر البحر الأحمر، وهو يشكل طريقا رئيسيا للتجارة بين أوربا وآسيا، ويكاد يكون الطريق الوحيد بين روسيا والدول المطلّة على البحر الأسود إلى غرب أفريقيا وشرق وجنوب شرق آسيا.

الحرب في سوريا والعراق وإحداث مصر وتأثيرها على الاوضاع في اليمن:

ان تداعيات الحرب في سوريا تلقي بضلالها على كامل منطقة الشرق الاوسط وبالنسبة لليمن من خلال وجود شباب يمنيين في صفوف الجماعات الجهادية التي تقاتل هناك ، وقد يكون بعضهم منتميا إلى «جبهة النصرة» أو إلى «القاعدة».. هذا النوع، أي الجهاديون، دعمهم النظام في اليمن في بعض الاوقات وحماهم وأوصلهم للقتال في افغانستان ، ثم عادوا لمحاربته.

الخوف أن يتكرر السيناريو نفسه مرة اخرى, ولا تزال اليمن تعاني مما تمخضت عنه الأحداث في أفغانستان من فكر متطرف، وتدريب وتسليح، وبعدها انتقلنا إلى البوسنة، ثم إلى العراق.

عانت اليمن من جماعات متطرفة حاربت في العراق وأفغانستان , وكما يبدو فإن اليمن لا تتوجس ؛ بل هي على يقين من أن ما يحدث في سوريا يوفر فرصة ذهبية للمتطرفين من أجل استقطاب وتجنيد جماعات من الشباب، كي تحارب في سوريا. وتدرك اليمن أن لهذا الأمر مردودا خطيراً ؛ ذلك أن الوضع في سوريا يستقطب بعض الشباب بحجة الجهاد، وكما عانت جراء أفغانستان والعراق، ستعاني بشكل أكبر مما يحصل في سوريا.

التطرف هو الأمر الخطير.. والمشكلة أن الاستقطاب بدأ يتزايد، والتجنيد كذلك، وبدأت انفعالات الشباب تُستثمر لعمل شيء على الأرض داخل سوريا.

وانتقل الأمر من قلق إلى واقع فعلي بوجود عناصر يمنية على الأرض السوريا ,احد الشباب العائدون من هناك عندما سئل عن الاوضاع في سوريا , قال ذهبنا لمحاربة نظام بشار وإسقاطه , وإذا بنا نتقاتل فيما بين بعضنا البعض وقد اختلطت علينا الامور فلم نعد ندري من نقاتل وعلى ماذا نقاتل ,

على العموم هذه الاحداث جميعها منذ افغانستان وحتى ما يدور اليوم في سوريا والعراق ومصر كلها عوامل تدفع الى بروز مناخات ملائمة لنشوء جماعات العنف والتي يمكن اختراقها في كثير من الاحيان وتوجيهها اتجاهات خطيرة في معظمها يستهدف حالات الامن والاستقرار خاصة عندما تضيق في نظر هذه الجماعات وسائل التغيير الديمقراطية ويشعرون باليأس والإحباط من جدواها ومصداقيتها .

احداث العرضي ودماج والضالع:

اما بالنسبة لأحداث العرضي ودماج وما يحدث في الضالع وحضرموت وكذلك استهداف اكثر من 90 من قيادات الامن والجيش خلال العام 2013م واغتيالهم , وعلى تفصيل في كل موضوع على حده .

إلا اني اعتقد انها في مجملها كانت تصب في اتجاه احداث فوضى عارمة لعرقلة مسيرة الانتقال السلمي للسلطة الذي رسمته المبادرة الخليجية وإفشال مؤتمر الحوار , الذي نجح هذا النجاح الرائع رغم كل تلك المحاولات البائسة واليائسة .

ولكن الرابط في الموضوع هو استغلال جماعات العنف من قبل اتجاهات سياسية في تنفيذ هذه العمليات الاجرامية تحت مبررات واهية .

وقد سمعنا كيف تبنت جماعة تنظيم القاعدة في جزيرة العرب , لعملية العرضي وأعلنت عن مسؤوليتها عنها في مواقعها الالكترونية ونشر موقع الملاحم الذي ينشر مواداً متعلقة بالتنظيم مقطعا مرئيا لقاسم الريمي في 21 ديسمبر2013م ، أحد قيادي التنظيم ، وهو يلقي بيانًا يؤكد فيه تبنيهم للعملية بحجة استهداف مواقع توجيه لطائرات الدرونز في مستشفى العرضي وقدم فيه اعتذارًا حيث قال "نتقدم باعتذارنا وتعازينا لقد اخطأنا ونتحمل الذنب والمسؤولية . في الوقت ذاته وزيرا بالحكومة اليمنية ألقى باللوم في الهجوم على أنصار صالح حسب البي بي سي .

الجيوبوليتيك: "علم سياسة الأرض"، أي دراسة تأثير السلوك السياسي في تغيير الأبعاد الجغرافية للدولة

السوسيولوجيا أو علم الاجتماع : هو دراسة الحياة الاجتماعية للبشرِ، سواء بشكل مجموعات، أو مجتمعات، وقد عرّفَ أحياناً كدراسة التفاعلات الاجتماعية. وهو توجه أكاديمي جديد نسبياً تطور في أوائل القرن التاسع عشرِ ويهتم بالقواعد والعمليات الاجتماعية التي تربط وتفصل الناس ليس فقط كأفراد، لكن كأعضاء جمعيات ومجموعات ومؤسسات.

مركز أبعاد للدراسات والبحوث
Abaad Studies & Research Center

رؤية مؤتمر الحوار الوطني الشامل في التعامل مع جماعات العنف وكيفية إدماجها في العمل السياسي

يناير/تشرين الثاني

2014

محمد قاسم نعمان

رئيس مركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان - عضو مؤتمر الحوار الوطني الشامل

abaadstudies
www.abaadstudies.org

بداية لا بد من تعريف كل من الحوار والعنف.

الحوار هو : محادثة بين شخصين أو فريقين ، حول موضوع محدد ، لكل منهما وجهة نظر خاصة به ، هدفها الوصول إلى الحقيقة ، أو إلى أكبر قدر ممكن من تطابق وجهات النظر ، بعيداً عن الخصومة أو التعصب ، بطريق يعتمد على العلم والعقل ، مع استعداد كلا الطرفين لقبول الحقيقة ولو ظهرت على يد الطرف الآخر.

- في الأساس الحوار والعنف متناقضان لا يجتمعان. العنف معطل للحوار. والحوار لاغ للعنف. وكلاهما، أي الحوار والعنف، ليسا هدفاً في حد ذاته. بل أن كلا منهما مجرد وسيلة. أما الهدف فهو إدارة التنوع. وحتى تكون هذه الإدارة ناجحة، فان من أهم مستلزماتها الالتزام بقاعدة احترام الاختلافات وليس تجاهلها، ولا إرهاب المختلف معهم.

نحن لا نلجأ إلى الحوار إلا بعد أن نجرب كل أنواع العنف. وبعد أن نكون قد دفعنا الثمن غالياً. فنحن لا نتعلم من تجاربنا. ولذلك نرتكب الأخطاء ذاتها باللجوء إلى العنف مراراً وتكراراً، والعنف ليس بالعمل فقط. بمعنى انه لا يقتصر على استخدام قوة القتل والتدمير، ولكن العنف يكون بالكلمة أيضاً. واللغة السياسية هي أداة لممارسة هذا النوع من العنف.

جورج اورويل يقول عن اللغة السياسية بأنها تهدف إلى تصوير الأكاذيب حقائق، والجريمة فضيلة. ان رجل السياسة لا يتحدث عن القتل إلا عندما يصف ما يفعله الخصوم والأعداء. وليس ما يفعله هو بالخصوم والأعداء.

ان التكفير عنف كالسيارة المفخخة، والتخوين عنف كالعبوة الناسفة، لأن في كليهما محاولة لإلغاء الآخر المختلف في إيمانه أو في وطنيته.

نعرف أن الحوار لا يكون إلا مع الآخر. وان الآخر لا يكون آخر إلا إذا كان مختلفاً.

أهمية الاعتراف بأن الحوار لا العنف- هو الوسيلة المثلى التي تؤدي إلى التفاهم المنشود، كما أن الحوار عملية لا تتوقف وان استمرارها هو الذي يضخ الدم في شرايين التفاهم مما يمكنه من اجتياز المطبات الداخلية ومن التغلب على الإسقاطات التي غالباً ما تهبط علينا من الخارج. والحوار هنا ينطلق من قاعدة الاعتراف بحقه، في أن يكون آخر، أي في أن يكون مختلفاً. ومهمة الحوار هنا ليست ترقيع علاقات ممزقة، بل هي حياكة نسيج وطني متماسك، وإقامة شبكة دائمة ومتينة من جسور التواصل والتفاهم والتعاون في كافة حقول الحياة وميادينها.

إن كل مجتمع متعدد مفتوح دائماً على احتمالات الخلاف، ولذلك فهو يحتاج إلى آلية وطنية مشتركة تعتمد أساساً لحل أي خلاف ولمعالجة أي سوء تفاهم، وذلك. ويشكل الحوار أساس هذه الآلية والمرجع الصالح لقطع الطريق أمام أي لجوء إلى العنف أو إلى الاستقواء به في التعامل مع اي خلاف. أما العمود الفقري الذي تقوم عليه هذه الآلية الوطنية فيتمثل في إقرار كل مكوّن من مكونات المجتمع اليمني، لا يملك حق احتكار الصواب في موقفه أو في رأيه، ولا يملك حق اختصار المصلحة العامة في مصلحته الخاصة.

من هنا أهمية ثقافة الانفتاح على الرأي المختلف واحترامه، وعلى تكامل المصالح واحترامها. ومن هنا أيضاً فان المدخل السليم الى ذلك هو الحوار من حيث هو البحث عن الحقيقة المشتركة وعن المصلحة المشتركة مع الآخر ومن خلاله.

لا يتخلى عن الحوار الا من يعتقد انه وحده على حق وان الآخرين في ضلال.. ولذلك فانه يذهب في دفاعه عما يعتقد انه صواب الى حد اللجوء الى العنف لإثبات صحة ما ذهب اليه ليس بقوة المنطق، بل بمنطق القوة والعنف.

وبالنتيجة، فان الحوار الذي يقوم على أساس الاعتراف بالآخر وبحقه، يسقط أمام العنف الذي يقوم على أساس إنكار الآخر وانتهاك حقه..

رؤية مؤتمر الحوار الوطني الشامل في التعامل مع جماعات العنف :

تحمل فلسفة الحوار مبدأ التعامل السلمي الديمقراطي والإنساني في حل الخلافات والنزاعات وفي حل المشكلات ، ونبذ استخدام وسائل العنف والتطرف لحل الخلافات والتباينات والمشكلات والانتهاكات للحقوق .

ومن هذا المنطلق فقد جسد مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي اعتمل في اليمن ... جسد أهمية الحوار والتفاهم لمواجهة وحل الخلافات والتباينات والصراعات والخلافات ، ومن أجل حل المشكلات التي تواجه المجتمع مهما كان نوعها وتعقيداتها وأسبابها وخلفياتها ، و التعامل مع تنوع الآراء والأفكار في خلق مناخات التواصل الحواري والإنساني بين مختلف المكونات السياسية والمجتمعية والفعاليات المشاركة في المؤتمر ، والتي تعبر وتجسد التنوع الواسع في المجتمع ... في العمل السياسي والحزبي ، وفي العمل الثقافي والفكري ، والعمل المجتمعي وثقافاته ، وعاداته ، وتقاليده ، وتنوعاته ..

بادئ ذو بدء لابد من التأكيد هنا على أن التغيير أو ثورة التغيير التي بدأت خطواتها التنفيذية مع إقرار وثائق مؤتمر الحوار ومخرجاته وضمانات جاءت اثر أفعال سلمية ثورة للحراك " السلمي في الجنوب وثورة شبابيه – شعبيه سلمية عمت كل البلاد .

أعمال وأفعال سلمية خلقت ما يمكن تسميته اليوم بثورة التغيير التي بدأت خارطة طريقها بعقد مؤتمر الحوار وتحديد مخرجاتها وضمانات تنفيذها والسير لتنفيذها ما تم مناقشته وبحثه في مؤتمر الحوار ولها علاقة بالتطرف والعنف لأسباب والدوافع والحلول والمخارج تمحورت في التالي :

1. العنف والتطرف يأتي نتاج لانتهاكات حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .. وهي الانتهاكات التي وقف أمامها مؤتمر الحوار في مختلف فرقه الـ "9"
2. كما أن العنف والتطرف يأتي أيضا بسبب الفساد والظلم القهر والاستبداد .. وغياب العدل والحق وغياب القانون والعدالة الاجتماعية ..
3. كما أن العنف والتطرف يأتي بسبب قوة النفوذ خارج النظام والقانون واستبداله بالعادات والتقاليد القبلية المعاد صياغتها هي الأخرى لصالح أصحاب النفوذ
4. التهميش احد أسباب بروز ظاهرة العنف والتطرف التهميش من الحياة السياسية والتهميش لأصحاب الحقوق والتهميش للمواطنين في عدم مشاركتهم في صنع القرار بضمانات ديمقراطية حقيقية (البرلمان - المجالس المحلية في التعيينات القيادية في الوظيفة العامة)
5. دم احترام الرأي والرأي الآخر وممارسه القمع للرأي الأخر يتسبب في ظهور التطرف والعنف ..
6. الفقر والجوع والبطالة بدون معالجات جادة وحقيقية تؤدي إلى بروز التطرف والعنف ..
7. غياب آلية جادة لحل المشكلات التي تبرز في المجتمع وتلك الصراعات والنزعات والخلافات في السياسية والإقصاء والاجتماع يؤدي تطورها إلى بروز العنف والتطرف .
8. لجوء الدولة إلى استخدام حلول القوة والحلول الأمنية يؤدي الى العنف والتطرف .
9. غياب الدور التوعوي الايجابي المناهض لتطرف والعنف في المدرسة في الجامعة في المجتمع (دور المسجد دور الصحافة والإعلام ..)
10. قصور في المناهج التعليمية للمراحل المختلفة وتجسيد الثقافة المناهضة للتطرف والغلو والعنف .

11. غياب ميثاق الشرف الصحفي والإعلامي الذي يقيد الخروج عن ما يمس السلم الاجتماعي ويحرض للعنف والتطرف وخلق مشكلات في المجتمع لا تستند الى المعلومات الصحيحة ..

12. هناك قوى نافذة تستطيع ان تعيش وتحافظ على مصالحها إلا باستخدام العنف قطع الطرقات / قطع الكهرباء / تسميم المياه / الاختطافات ..

وهذه الظواهر تعيش في ظروف ضعف الدولة وضعف سيادة القانون .

جاء مؤتمر الحوار الوطني الشامل من أجل خلق القواسم المشتركة ، والتقارب ، والتفاهم بين الخلاف والاختلاف وبين التنوع والتقارب والتفاهم ، ومن اجل تضييق مسافات ومساحات الخلاف والتباعد وهي مبادئ إنسانية ارتكزت عليها أعمال مؤتمر الحوار الوطني الشامل في مختلف فرق عمله التسع التي توزعت عليها وفيها مختلف قضايا المجتمع ومشكلاته وهمومه وتباياناته واختلافاته للوصول الى حلول توافقيه تشكل القواسم المشتركة يتم بها وبموجبها وضع الحلول والمخارج والتفاهمات التي يبنى عليها أسس بناء الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة ويقام عليها بنيان الحكم الرشيد ، وهما الهدفان الرئيسيان اللذين ينشدهما مجتمعنا اليمني وترفدهما مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل .

مؤتمر الحوار الوطني وجماعات العنف :

في مختلف فرق عمل المؤتمر كان الإنسان (المواطن) هو المحور الرئيسي الذي يدور عليه النقاش والجدل .. حقوقه .. مصالحه .. كرامته.. إنسانيته .. حرياته حدودها والمسافات الفاصلة فيها .. الانتهاكات التي تعرض لها وسبل معالجتها وضمانات عدم تكرارها .

الجميع اتفقوا على ضرورة احترام حقوق الإنسان وكرامته ، وحرياته التي لا تضر ولا تمس حريات الآخرين .. اتفقوا على حماية السلم الاجتماعي .. واتفقوا على حق الجميع في المشاركة في صنع القرارات التي تتعلق بحياتهم وحياة مستقبلهم ومستقبل الأجيال القادمة .. اتفقوا على ان الديمقراطية هي وسيلة الحكم والتداول السلمي فيه .. اتفقوا على حق الناس في التعبير عن آرائهم وأفكارهم وأحلامهم وطموحاتهم المشروعة .. جميعهم اتفقوا على حق المواطنين في تكوين أحزابهم ونقاباتهم ومنظماتهم وجمعياتهم دون قيود أو معوقات ، واتفقوا على حق كل مواطن في الانتماء لأي حزب أو جمعية أو تكتل أو منظمة أو نقابة أو جمعية .. كما اتفقوا على ان يكون أساس كل ذلك الممارسة الديمقراطية والشفافية واحترام الآخر وحقوق الآخر واحترام السلم الاجتماعي ونبذ العنف بكل صوره وإشكاله وأفعاله .

اتفق المشاركون في مؤتمر الحوار الوطني جميعهم على خطر ومخاطر العنف والتطرف على المجتمع وعلى امن وسلامة المجتمع واستقراره ، وعلى التنمية وحقوق الإنسان وحقه في التنمية والحياة الكريمة .. واتفق الجميع على نبذ العنف والتطرف واتفقوا على رفض انتشار السلاح وحمله وأكدوا على أن حمل السلاح يجب ان يختص حيازته وحمله لرجال الأمن والجيش فقط واستنادا لقوانين وأنظمة تنظم ذلك مع تحريم حمله وحيازته لغيرهم .. واتفق الجميع على رفض المليشيات المسلحة التي تتشكل خارج القانون .. واتفقوا بالإجماع على تجريم حمل السلاح لغير المنتمين للجيش والأمن .. وتجريم العنف مهما كانت أسبابه ودوافعه ، وتجريم تشكيل التنظيمات المسلحة .. بمعنى واضح وواسع أن القانون هو الفاصل والجامع في السيدة و الاحترام .

الحلول الاقتصادية والسياسية والقانونية والأمنية:

من خلال قراءة متعمقة لمخرجات الحوار الوطني الشامل يمكن أن نلمس بوضوح الحلول الاقتصادية والسياسية والقانونية التي بحثها أعضاء مؤتمر الحوار في مختلف فرق العمل والتي تضمن توفر مناخات ديمقراطية لممارسة العمل السياسي والحزبي لكل المواطنين دون قيود وممنوعات فقيام الأحزاب لم يعد هناك ما يمنع تشكيلها وإشهارها ولم تعد هناك قيود قانونية وإجرائية فيمكن للراغبين من المواطنين تشكيل وإعلان الحزب الذي يرغبون في تكوينه وبدء إجراءات إشهاره العام بالاكتفاء بتقديم وثائقه بالاستناد الى الموجهات العامة وأبرزها أن لا يكون طائفيا أو دينيا أو مناطقيا أو مذهبيا ..، على ان ينبذ العنف والتطرف والإرهاب ، ويحرص على حماية السلم الاجتماعي ، وعندها يمكنه وان يبدأ مباشرة بممارسة عمله ونشاطه .

أما ما يتعلق بالحلول الاقتصادية فهي الأخرى مشمولة في معظم مخرجات فرق عمل مؤتمر الحوار الوطني وبالذات في فريق الحقوق والحريات ، وفريق التنمية الشاملة والمستدامة، حيث جرى التأكيد على أهمية احترام حقوق المواطنين الاقتصادية ومنها ضمان حق العمل ، والوظيفة العامة والترقيات ، وضمان الحصول على الأجر المناسب – في حدوده الدنيا ما يغطي حاجة الأسرة الضرورية - ، وإلزام الدولة في تقديم وتوفير الرعاية والضمان الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة ، وللفقراء، والأسر الفقيرة،

والمسنين، والأطفال ، وتوفير المساكن المناسبة للمهمشين ، ودعم وتشجيع تعليم المهمشين وإدماجهم في المجتمع ، وتمكينهم من تبوء مختلف الوظائف والدرجات الوظيفية والترقيات استنادا الى المواطنة المتساوية التي شدد عليها مؤتمر الحوار الوطني في مخرجاته ، وفي مختلف فرق عمله .

وقد تم تعزيز كل هذه الحقوق وهذه الضمانات من خلال موجهات دستورية وموجهات قانونية واضحة ومحددة لا تقبل التأويل .

ولمزيد من الإيضاح والتدليل على ما تناولناه في السرد السابق نورد فيما يلي بعض من النصوص التي وردت في مخرجات بعض من فرق عمل مؤتمر الحوار الوطني الشامل والتي أقرت وأصبحت جزء من مخرجات مؤتمر الحوار وجزء من الوثيقة النهائية لمؤتمر الحوار ..

في فريق بناء الدولة

الحزبية يهدف ويهدف التداول السلمي للسلطة ويجرم تغيير النظام السياسي أو العمل على تحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية بالعنف والقوة المسلحة أو الانقلابات العسكرية .

في الحكم الرشيد

مادة 23 – حضر وتجريم كل المليشيات المسلحة ، وإلغاء شرعية أي حزب أو تكتل يشكل مليشيات أو تكوينات مسلحة وتنظيم حمل السلاح الشخصي وحيازته .

مادة 70 – وضع أسس قانونية تحول دون نشوء الأزمات والصراعات السياسية التي تعد عامل إرباك متجدد يعيق الدولة القيام بواجباتها ، ويحد من مشاركة وأطيافه المختلفة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في البناء والتنمية الشاملة المستدامة

مادة 71 – وضع قواعد وأسس قانونية تحول دون تغول القبيلة وتدخلها في سلطات الدولة واختصاصاتها من اجل بناء الدولة المدنية

مادة 132 – حق استخدام المساجد والمنشئات التعليمية والحكومية لممارسة النشاط الحزبي او الدعاية لصالح أو ضد حزب أو تنظيم سياسي أو جماعة أو فرد ، وتجنب إثارة النزاعات الطائفية والمذهبية والمناطقية .

مادة -140 التعامل مع كل ضحايا الصراعات السياسية كشهداء ومناضلين .

مادة 142 – إعادة المتضررين والمبعدين جراء الصراعات السياسية إلى وظائفهم وتعويضهم تعويضا كاملا.

في أسس بناء الجيش والأمن ودورهما ..

إخراج المعسكرات من المدن تزامنا مع سحب سلاح جميع المليشيات والجماعات المسلحة .

مادة -18 يجرم الاتجار بالأسلحة والمتفجرات بمختلف أنواعها وإحجامها من قبل أي حزب أو تنظيم أو جماعه أو قبيلة أو فرد .. كما يجرم امتلاك أو حيازة الأسلحة الثقيلة والمتوسطة والمتفجرات ..

- تتولى الحكومة الحماية والرقابة الشاملة للأطفال دون الثامنة عشره عاما ، وتجريم تجنيدهم وإشراكهم في النزاعات المسلحة وان يتمتعوا بالحماية في أوقات الصراعات العسكرية والكوارث وحالات الطوارئ ..

- تجريم تمرد منتسبي القوات المسلحة والأمن والمخابرات واعتصاماتهم ومسيراتهم في وحداتهم وخارجها مهما كانت الأسباب والمبررات ،

في استقلالية الهيئات

مادة 37 – تطبيق النظام والقانون والعدالة دون تمييز على جميع أبناء الوطن عبر قضاء عادل ودولة ذات سيادة

مادة -38 لا يسمح حمل وحيازة السلاح الشخصي إلا بترخيص ، وينظم بقانون .

مادة -39 للدولة فقط الحق في امتلاك واستيراد السلاح

مادة 44 – يحضر امتلاك أي جماعات أو أحزاب أو تنظيمات أو مليشيات أو أشخاص للسلاح بكافه إشكاله ومختلف أنواعه وممارسه العنف والإخلال بالسكينة العامة او باستخدامه تحت أي مبرر وتجريم إنشاء وإدخال السلاح إلى البلاد ماعدا الدولة ويمنع الاتجار به تحت أي مبرر ويعتبر ذلك خطراً على الأمن القومي والسلم الاجتماعي .

- حضر إنشاء الأحزاب والتنظيمات على أساس مذهبي أو مناطقي أو طائفي

- وضع ضوابط ومعايير ورقابة تمويل الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع الداخلية والخارجية ..

- 9.3 تعديل قانون الأحزاب بما يتيح حرية تكوين وتأسيس الأحزاب بعيدا عن أي شكل م أشكال التعسف ..

- 11.1 رصد الأوضاع المحلية لحقوق الإنسان بما في ذلك (رصد أداء) الأجهزة الأمنية والشرطة والقضاء لمعرفة مدى امتثالها لتطبيق المعايير الوطنية والدولية لحقوق الإنسان ومنحها صلاحية التفتيش .

- 11.2 التأكيد على ارتباط حقوق الإنسان عبر تطبيق سيادة القانون وإقامة العدل وإنصاف الضحايا ومنع الإفلات من العقاب وإصلاح المؤسسات القضائية والأمنية بما في نظام الشرطة والسجون وإيجاد نظم للمساءلة وكيفية الالتزام بالمعايير الدولية المتعلقة بإنفاذ القانون .

- إخلاء المدن الرئيسية ومناطق التجمعات السكنية من معسكرات الجيش ومخازن السلاح .

- إغلاق كافة الأسواق والمعامل والورش الخاصة بإنتاج أو تعديل الأسلحة والمتفجرات والألغام

- حصر وترقيم وتثبيت العهد الخاصة بسلاح الدولة لدي الجيش والأمن والإفراد ونزع واستعادة كافة الأسلحة من الأطراف والجماعات والأحزاب والأفراد التي نهبت أو تم الاستيلاء عليها وهي ملك الدولة على المستوى الوطني في وقت زمني محدد وموحد ..

- إبقاء أي تسجيلات سابقة أو لاحقه باستيراد السلاح أو الاتجار به وسحب التراخيص

- منع ومراقبة كل ما من شانه غرس ثقافة العنف وحمل السلاح لدى الأطفال في المناهج وتجارة الألعاب والبرامج الإعلامية .

- 13.3.1

1. يجرم إنشاء وتشكيل وتنظيم أي جماعات أو مليشيات أو أجنحة حزبية مسلحة على أي خلفية .

- يجرم قيام أي فئة أو حزب أو جماعة أو تنظيم نصب نفسه كجهة تسلط او ضبط على أي جزء من الوطن أو جزء من المجتمع بأي حال من الأحوال .

- يجرم ممارسة إرهاب الدولة ضد المعارضين وأصحاب الرأي السلمي

- تحديد الجماعات والمليشيات المسلحة وتبعيتها واتجاهاتها وأماكن تواجدها ومعالجة أسبابها .

- حق ومعرفة أنواع الأسلحة التي بحوزة تلك الجماعات والمليشيات وسحبها وفق إستراتيجية مزمنة .

- تفكيك الجماعات والمليشيات المسلحة وإعادة تأهيل أعضاء هذه الجماعات لدمجهم في الحياة العامة .
- ومنع التدابير والخطط اللازمة المساندة لاستيعاب وتزيف قدرات الشباب – الشابات بما يضمن حق العيش الكريم لهم والقضاء على البطالة .

في التنمية الشاملة والمستدامة

من قرارات الفريق

6. تحظر كل صور القهر والاستقلال القسري للإنسان ويحرم القانون كل ذلك .

10. يقوم المجتمع اليمني على اساس التضامن الاجتماعي القائم على المواطنة المتساوية والاخاء والتسامح والتعدد والاعتراف بالأخر ، ونبذ التطرف والغلو والعنف وثقافة الكراهية والفرقة والحروب .

175 تلتزم الدولة بسرعه انجاز وتطبيق قانون تجارة وحمل السلاح وتجريمه الاتجار وحيازة السلاح المتوسط والثقيل والكاتم .

176. تلتزم الدولة بأنهاء الحروب والثارات القبيلة والاستفادة من تجربة الجنوب في هذا الشأن .

مركز أبعاد للدراسات والبحوث

Abaad Studies & Research Center

telegram.me/abaadstudies

@abaadstudies

Abaad Studies & Research Center

AbaadStudiesYemen

abaadstudies@gmail.com
info@abaadstudies.org

www.abaadstudies.org

مركز أبعاد للدراسات والبحوث منظمة مجتمع مدني غير ربحي مرخص له من وزارة الشؤون الاجتماعية اليمنية رقم (436) في 18 أكتوبر 2010م يهتم بالقضايا السياسية والفكرية والاعلامية كقضايا الديمقراطية والانتخابات والأحزاب وقضايا الأمن والإرهاب ونشاطات الجماعات الايدلوجية والحريات السياسية والفكرية والصحفية إلى جانب القضايا الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية ذات الارتباط بالمتغيرات السياسية.